جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: علـــــوم التسييـــر

الموضـــــــــــــوع:

واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل تذبذب أسعار البترول

خلال الفترة من 2000 إلى 2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادةالماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين:

- معزوز حنـان
- غريبي سعـــاد

تحت إشراف الأستاذ:

د/غريبي أحمد

لجنة المناقشة :

الاستاذ : غريبي احمد ..... مشرفا

الاستاذ : بوعرار شمس الدين.....رئيسا

الاستاذ : بن عيشوش محمد.....عضوا مناقشا

السنـــة الجامعية:2017 - 2018

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين ، وسيدنا الخلق أجمعين وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع نعمه التي أسبغها علينا وعلى نعمة العلم خاصة، وتيسيره لنا كل السبل لانجاز هذه الدراسة.

أما بعد نتقدم بخالص الشكر الجزيل والتقدير الكبير إلى الأستاذ المشرف "غريبي احمد " على قبوله الإشراف على هذا العمل، وعلى كل ما قدمه لنا من النصائح والتوجيهات والإرشادات طيلة فترة انجاز هذا البحث، وعلى الوقت الذي خصصه من أجلنا و نشكره على صبره علينا.

وفي الأخير نسأل الله تعالى العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا وأن ينفع بهذه الدراسة قارئها وأن يوفقنا ويوفق الجميع لصالح الأعمال والعبادات ويجزينا ويجزيهم خير الجزاء بما تقر عيوننا وعيونهم في الدنيا والآخرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وجملنا بالعافية

أهدي هذا العمل الى الدرع الواقي والكنز الباقي، الى من جعل العلم منبع اشتياقي، لك أقدم وسام الاستحقاق، الى أبي العزيز.

الى رمز العطاء وصدق الإيباء الى ذروة العطف والوفاء، لكي يا أجمل حواء، أمي الغالية"

الى زوجي العزيز "عبد الكريم" الذي طالما غمرتني تشجيعاته ومساندته لي في كل وقت وفي كل الظروف وأولادي: مصعب-عبد الجليل

الى أخوتي " فهيمة، مريم، نورة، موسى، سفيان، حسين

كما أهدي هذا البحث الى أعز ما منحتني الدنيا، وأصدق ما عرفت رمز الصداقة وحسن العلاقة زميلاتي في العمل بل أخواتي" ابتسام "حبيبة" جهيدة "هاجر" والى كل من ساهم في اعداده ولو بالإرشادات والنصائح. وأخص بالذكر السيد المحترم بغدادي محمد، والأخ محمد بودرقة، وعبد الحفيظ وسفيان هجرسي

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة المدية على عطائهم المتميز فلهم منّي كامل التقدير والعرفان.

سعاد

اهداء

أحمدك اللهم حمد الشاكرين لنعمك وأسألك العون والتوفيق وأصلي وأسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى أله وصحبه والسائرين.

إلى التي حملتني وهنا على وهنا إلى من تفرح لفرحي و تسعد لسعادتي

إلى من

غرست في روحي بذرة الحب و سقتني من بحر حنانها و التي ما توانت لحظة لتغمرني

بالدفء والأمل إلى من عجزت الأقلام وقواميس فكري عن وصفها

"أمي الحبيبة"

إلى من علمني معنى الحياة ، إلى من علمني دائما الوقوف ساعة الشدة

إلى من تقف الكلمات عاجزة عن التعبير عما يجول في خاطري اتجاهه

إلي من أنار دربي وغرس في قلبي التحدي ، بفضله وصلت إلى ما أنا عليه الآن مثلى

الأعلى

"أبي الغالي"

إلي شعاع الأمل و شعلة الحياة و الكفاح إلى نور

"الى زوجي واولادي"

إلى رفيقة في هذا العمل سعاد

الى اخوتي واخواتي واولادهم

الى كل عزيز على القلب ولم اذكر اسمه

الى زملائي وزميلاتي في المراقبة المالية

حنان

الملخص:

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على مدا خيل البترول، وهذا ما يعني انه في عرضة دائمة للصدمات السلبية مع أي تراجع أو انخفاض لسعر البترول في الأسواق العالمية.

أنه وفي ظل هذا الواقع لا بد من التفكير بشكل جدي في انتهاج سياسة مالية رشيدة خارج قطاع المحروقات ولو نسبيا، وهذا من خلال إيجاد مصادر بديلة في مجال الطاقة المتجددة والمتمثلة في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها. ومن هذا المنطلق، حاولت هذه الدراسة إبراز اثر انخفاض سعر النفط على السياسة المنتهجة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية ، أسعار النفط ، الطاقات المتجددة ،الجزائر.

Summary

The Algerian economy is a rental economy based primarily on oil revenues, which means that it is in constant vulnerability to negative shocks with any decline or decline in the price of oil in world markets.

In light of this reality, it is necessary to seriously consider a rational financial policy outside the hydrocarbons sector, albeit relatively, by finding alternative sources in the field of renewable energy such as solar energy, wind energy, hydropower and others.

In this sense, this study attempted to highlight the impact of the decline in the price of oil on the financial policy adopted in Algeria.

Keywords: oil price, Renewable energy, Algeria.

فهرس المحتويات

العنـــــــوان	الصفحـة
تشكـــــــرات	-
إهـــــــــداء	-
الملخـــــص	-
فهرس المحتويات	I.
قائمـــة الأشكال	III.
قائمـــة الجـــداول	IV.
قائمة الرموز و المختصرات	V.
مقدمـــة عـــامـــة	أ - د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية	27-1
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية	3
المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.....	3
المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية	4
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية	6
المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية	7
المطلب الأول: النفقـات العامة	7
المطلب الثاني: الإيرادات العامة	14
المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة	18
المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية والدول العربية.....	21
المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة	22
المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية	22
المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط	23
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: الإطـــار النظـــري لأسعـــار وأســـواق الـنفط	56-28
تمهيد	28
المبحث الاول: ماهية السعر وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه	29
المطلب الأول: مفهوم السعر البترول وأنواعه	29
المطلب الثاني: محددات أسعار البترول	31
المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول	36
المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة 1986- 2016.....	37
المطلب الأول: الصدمات النفطية 1986- 2001.....	38

المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2004.....	45
المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2008.....	46
المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014.....	49
خلاصة الفصل الثاني.....	56
الفصل الثالث: واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول (خلال الفترة من 2000 الى 2016)	94-57
تمهيد	57
المبحث الاول : السياسة المالية في الجزائر	58
المطلب الاول :تطور السياسة المالية في الجزائر من سنة 2000 – 2015.....	58
المطلب الثاني :ملامح السياسة المالية الحالية من خلال قانون المالية 2016.....	62
المبحث الثاني : تنامي قطاع المحروقات بالجزائر	64
المطلب الاول : لمحة عن البترول في الجزائر	65
المطلب الثاني : اهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	72
المطلب الثالث : المشاكل و التحديات التي تواجه قطاع النفط في الجزائر	78
المبحث الثالث :انخفاض أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر	80
المطلب الاول : النفط في الجزائر و دوره في تمويل الميزانية العامة للدولة	81
المطلب الثاني : انخفاض اسعار النفط و اثرها على النفقات و الإيرادات العامة للدولة	83
المطلب الثالث : مساعي الجزائر لاتخاذ تدابير جديدة لمواجهة الأزمات خارج قطاع المحروقات...	90
خلاصة الفصل الثالث	94
خاتمـــة عـامـة	99-95
قائمـة المراجـع	109-95

قائمـــــة الاشكـــــال

قائمة الاشكال

عناوين الاشكال	الصفحة
الشكل (2-1): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986	39
الشكل (2-2): الأحداث المصاحبة للصدمة النفطية 1997-1998.	44
الشكل (2_3): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008	49
الشكل (2-4): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014	55
الشكل رقم (3-1) تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000-2016	88
الشكل رقم (2.3) تطور النفقات العامة (2000-2016)	89
الشكل رقم (3.3)تطور الإيرادات العامة (2000-2016)	90

قائمـــــة الجـــداول

قائمة الجداول

عناوين الجداول	الصفحة
الجدول رقم 1-1: الفرق بين الرسم والضريبة	17
الجدول (3-1): تطور الإيرادات العامة للفترة 2007-2014	59
الجدول (3-2): تطور النفقات العامة للفترة 2007-2014	60
الجدول(3-3): تطور نسبة النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2014	61
الجدول رقم 4.3: نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية في الجزائر (2000-2010) (مليون دولار).	74
جدول رقم 5.3 تطور سعر النفط الجزائري مزيج الصحراء للفترة 2012-2016 (دولار / البرميل)	82
جدول رقم 6.3 تطور الميزانية العامة للدولة 2000-2016	84
جدول رقم (3-7): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016	85

قائمة الجداول

قائمة الرموز و المختصرات

قائمة الرموز

قائمة الرموز	
الرمز	**الدلالة**
OECD	**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية**
IEA	**الوكالة الدولية للطاقة**
OAPEC	**منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط**
OPEC	**منظمة الأقطار المصدرة للنفط**

مقدمـــــة عامـــــة

مقدمة عامة:

لقد شهدت السياسة المالية في الجزائر تطورات جوهرية جعلت منها أداة الدولة لتوجيه الإيرادات وصرف النفقات العامة بغرض إحداث أثار إيجابية على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي،و تستمد السياسة المالية أهدافها مما تفرضه البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية من مشاكل اقتصادية تستدعي اتخاذ قرارات و إجراءات مالية لمواجهة الأزمات التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة و العامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ اكتشافه إلى غاية يومنا هذا حيث أن جل اقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للنفط تعتمد على إيرادات النفط كمصدر رئيسي ، و التي ترتبط بتطورات الاقتصاد العالمي و بظروف السوق النفطية العالمية،و هذا ما يشكل تحديا كبيرا لواضعي السياسات المالية كونه يحد من القدرة على التغيير المستمر لهذه السياسات لتستجيب لتطورات النشاط الاقتصادي العالمي و لظروف السوق النفطية العالمية.

و باعتبار الجزائر كأحد الدول التي تعتمد على ريع البترول في سياستها المالية ، فإن الدور الذي يلعبه النفط فيها لا يمكن تجاهله بالنظر لما ساهمت به العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزمتها ، غير أنه من جهة أخرى فقد سبب الاعتماد المفرط على البترول في تكوين اقتصاد و طني أحادي الجانب أو ما يعرف (بالاقتصاد ألريعي) مما جعله عرضة للصدمات الخارجية و هذا ما حدث عام1986 حين انخفضت أسعار النفط إلى ادني مستوياتها فخلف ذلك اختلالات هيكلية بارزة، لتليها بعد ذلك العديد من الأزمات نتيجة الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط، و الذي كلفها ثمنا باهظا نتيجة تناقص إيراداتها من العملات الصعبة.

و من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيـف أثـر انخفـاض سعر النـفط على السيـاسة الماليـة في الجزائـر ؟

و منه تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي طبيعة العلاقة بين السياسة المالية و أسعار البترول في الجزائر؟
- ما هي أسباب انخفاض أسعار النفط ومدى تأثيرها على الاقتصاديات الريعية ؟

– ما هي التوجهات الحالية للسياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول وظهور طاقات متجددة عالية التكلفة ؟

الفرضيات: كإجابة أولى على الأسئلة الفرعية يمكن إدراج الفرضيات التالية :

✓ **الفرضية الأولى:**

- كلما انتهجت الجزائر سياسة مالية متوازنة كلما ساهم ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي

✓ **الفرضية الثانية:**

- استمرار ازمة انخفاض اسعار البترول على المدى المتوسط

✓ **الفرضية الثالثة:**

- استقرار السياسة المالية في الجزائر مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية و محاولة البحث عن منافذ طاقة بديلة عن البترول بصفته مادة ناضبة.

أهداف الدراسة :نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

– معرفة كيفية تأثير أسعار النفط على السياسة المالية .

– التطرق إلى مختلف العوامل المؤثرة في أسعار النفط .

– الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بانخفاض أسعار النفط على الدول النامية المصدرة للبترول خاصة الجزائر كدراسة خاصة .

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي :

– تمكن أهمية الموضوع في ظل الواقع الذي يشهده الاقتصاد من خلال تعرضه للعديد من المشاكل التي أدت إلى ظهور الأزمات و التي أدت إلى انهيار العديد من الاقتصاديات وحيدة المصدر مثل الجزائر ، و ما يمكن أن تلعبه السياسة المالية من دور في التحكم العقلاني لموارد الدولة.

– إبراز مدى فعالية السياسة المالية في علاج المشاكل الاقتصادية و كيفية تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر من اجل تحقيق الاستقرار المالي .

– التعرف أكثر على مفهوم الصناعة البترولية و الوقوف عند أهم الأزمات التي واجهت الجزائر عبر الزمن من جراء الانخفاض الغير متوقع لأسعار النفط .

منهج الدراسة :من اجل دراسة إشكالية الموضوع و تحليل إبعاده و اختيار فرضياته ، تم الاعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي الذي بلائم طبيعة الموضوع خاصة في إبراز الإطار النظري للسياسة المالية و أسعار النفط ،بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي استخدم في تتبع مسار أسعار البترول خلال فترة الدراسة و التطور الزمني للسياسة المالية، كما تم الاعتماد في الجزء الثالث من البحث (الفصل الثالث) على المنهج التحليلي من أجل دراسة و تحليل اثار الصدمات النفطية على السياسة المالية في الجزائر .

حدود الدراسة : تقتضي منهجية البحث العلمي ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلقة بطبيعة هذه الدراسة بهدف الاقتراب من الموضوعية ، والوصول الى استنتاجات منطقية ، وذلك بوضع حدود مشكلة الدراسة ، مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها و اختيار فرضياتها و لتحقيق ذلك قمنا بانجاز هذا البحث ضمن الحدود و الأبعاد التالية :

- ✓ **الحدود الزمنية** : ارتأينا إلى اختيار الفترة ما بين 2000 و 2016 لم فيها من تطور شديد في أسعار النفط و هذا ما يمكننا من دراسة السياسة المالية المتبعة في تلك الفترة .
- ✓ **الحدود المكانية** : اعتمدنا في دراستنا على الجزائر من اجل الحصول على النتائج المطلوبة .
- ✓ **الحدود الموضوعية** : تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة السياسة المالية في دولة يعتمد اقتصادها على موارد البترول في ظل انخفاض الأسعار .

خطة العمل:يتكون هيكل الدراسة من ثلاثة فصول اثنين منها نظري و الفصل الثالث تطبيقي ، البداية تحوي **مقدمة عامة** بكامل عناصرها،ثم يليها **الفصل الأول** الذي يحدد المفاهيم الأساسية للسياسة المالية بأنواعها و أدواتها و العوامل التي تتحكم فيها ،أما **الفصل الثاني** فقد خصص للتطور التاريخي لأسعار النفط و ما مرت به من صدمات نفطية متعلقة بفترة الدراسة اما **الفصل الثالث** فقد تطرق الى واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار (دراسة حالة من 2000-2016). وفي الأخير تختتم الدراسة بالنتائج و التوصيات المقترحة .

الدراسات السابقة:

1. داود سعد الله" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر "

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3 لسنة 2011-2012.

2. بوجمعة قويدري قوشيح " انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف سنة 2008-2009.

3. سمية زويش"السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر– 2000–2014 ":

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر بالبويرة سنة 2014-2015.

4.إدريس أميرة "تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية دراسة قياسية حالة الجزائر 1980–2014 "

اطروحة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه تخصص نقود مالية و بنوك جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان 2015-2016.

الفصل الاول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيـد :

تلجأ كل الدول المصدرة للبترول إلى مجموعة من السياسات للتحكم في اقتصادها ومن أهم هذه السياسات السياسة المالية التي تعتبر الأداة الرئيسية للتكيف مع أوضاع الاستقرار (غير مستقرة لأسعار البترول).

حيث تعتبر السياسة المالية أقوى دعامة ترتكز عليها السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفيما يلي سوف نتناول في هذا الفصل مدخلا للسياسة المالية وفقا للخطط التالية:

- ✓ **المبحث الأول:** مفاهيم عامة حول السياسة المالية.
- ✓ **المبحث الثاني**: أدوات السياسة المالية واهميتها .
- ✓ **المبحث الثالث**: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية و الدول المصدرة للنفط.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المـــالية

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات العامة للدولة، كما تساهم هذه السياسة مساهمة فعالة في تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني وتوجيه المسار الاقتصادي لأي دولة.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف السياسة المالية ثم نتطرق إلى التطور التاريخي لها ثم نحاول رصد أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

أصل هذه الكلمة فرنسي «Fisc» وتعني حافظة النقود او الخزانة1 ، وكانت السياسة المالية يراد في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وقرر استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع أكاديمي بنشر كتاب السياسة المالية ودوران الأعمال للبروفيسور Alain Hansen، وعلى هذا الأساس يمكن تعريفها كما يلي:

- **التعريف الأول:** تعرف على أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها، بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة"2.
- **التعريف الثاني:** كما يمكن تعريفها على أنها "مجموعة الأهداف والتوجيهات والاجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة كافة الظروف المتغيرة."3
- **التعريف الثالث:** كما تعرف على أنها" السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما يتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكيفا نوعيا لأوجه

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، الطبعة الأولى، ص201.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسة الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة الزهراء الشروق، القاهرة، مصر، 2003، ص239.

[3] محمود حسين الوادي، حمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار الميسرة، عمان، 2007، ص 212.

الانفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية"[4].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياسة المالية

شهدت السياسة المالية تطورا كبيرا يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

تميزت هذه السياسة بعدم وجود إطار شامل ومنظم المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط، فنجد أفلاطون وأرسطو، قد اهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلا عن تحديد أوجه ومجالات الانفاق العام وهي الحرب والتعليم والعدالة والأمن ودفع أجور العاملين.

ويلاحظ الاختلاف بين أفلاطون وأرسطو بشأن الملكية، حيث نادى أفلاطون إلى الملكية الجماعية بينما دافع أرسطو عن الملكية الفردية، وأيضا اختلفا في الانفاق التحويلي الذي اعتبره أفلاطون من بنود الانفاق العام فيما يراه أرسطو اختياري بدافع الحب والصداقة، وكلا الفيلسوفان لم يتعرضوا لموضوع الضرائب والرسوم.[5]

ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيكيون أمثال: دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل وألفريد مارشال، يؤمنون بأن التفاعل التلقائي لقوى السوق يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي يتوازن الاقتصاد دائما عند مستوى التوظيف الكامل تماشيا مع فكرة "قانون ساي" للأسواق، الذي ينص على أن كل يخلق الطلب الموافق له حيث أن الزيادة في الانتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا ما يؤدي بدوره إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الانتاج، بمعنى أن الزيادة في الانتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار ومن

[4] عبد المنعم فوزي، **المالية العامة والسياسة المالية**، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1971، ص 21.

[5] حمدي عبد العظيم، **السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي**، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 177_ 186.

ثم لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يتضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل دائما، وبالتالي لا تكون هناك بطالة في المجتمع.

وبالتالي الأمر لا يتطلب تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير على مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالوظائف السيادية: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، العدالة، المرافق العامة. تلك المجالات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح وبالتالي لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا يرى الاقتصاديون ضرورة الحياد المالي للحكومة وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة6.

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكـــينزي:

لقد أثبت الكساد العالمي سنة 1929 عدم إمكانية تحقيق توازن اقتصادي آلي، وأوضح الدور الذي تلعبه السياسة المالية في إحداث التوازن، ويعتبر هذا التطور نتيجة للفكر الكينزي الذي ينبع عن نظرية "كينز" حيث عارض الأفكار الكلاسيكية في كتابيه الكبيرين: (تحليل الجملة 1931) و(النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود 1936)7.

فقد انتقد كينز الافتراض القائل أن العرض يخلق الطلب وما تفرع عن هذا الافتراض اتجاه النظم الاقتصادية نحو التوظيف الكامل، وقد بين كينز أن مستوى العمالة والانتاج في النظم الاقتصادية الرأسمالية يتوقف عن الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائيا عند المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع الانتاجية، ومادام هذا لا يتحقق تلقائيا فإنه من الضروري أن تلعب السياسة المالية دورا يختلف عن الدور الذي رسمه لها المذهب الكلاسيكي لتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي عند مستوى التوظيف الكامل عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه، وفي هذه الحالة فإنه يتوجب على الدولة، في حالات الانكماش حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التوظيف الكامل لجميع الموارد الانتاجية، أن تكيف إيراداتها ونفقاتها فيما يكفل زيادة الطلب عن طريق زيادة

---

[6] السيد محمد أحمد السيرتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي (مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع الاسكندرية ، 2000، ص 219_ 220.

[7] مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1992، ص 36.

الانفاق الحكومي وتخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين مما يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي يزداد الانتاج وتخف حدة الانكماش، وعلى العكس في حالة التضخم يزداد الطلب بزيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع والخدمات عند مستوى التوظيف الكامل، فلابد من تخفيض النفقات الحكومية وزيادة الضرائب مع تكوين فائض في الموازنة لامتصاص جانب القوة الشرائية من المواطنين حتى يمكن الحد من الضغوط التضخمية وإعادة التوازن والاستقرار إلى الاقتصاد.[8]

رابعا: السياسة المالية وفقا لمنظور صندوق النقد الدولي:

بصفة عامة تدور سياسة صندوق النقد الدولي ، حول وجوب الالتزام بشروط واتباع مجموعة من السياسات من أجل تحقيق التوازن النقدي التي يعتبرها الصندوق ركيزة أساسية لكل اقتصاد سليم، وسوف نخص هنا فقط بالجوانب التي تتعلق بالسياسة المالية التي يدعو إليها صندوق النقد الدولي في النقاط التالية:[9]

- تخفيض عجز الموازنة العامة مع اقتراح وسائل من شأنها زيادة الايرادات العامة.
- إصلاح النظام الضريبي مع اقتراح التدابير اللازمة لتوسيع نطاق فرض الضرائب وتحسين توزيع عبئها.
- تحقيق الانضباط ينظم الأجور والتوظيف في القطاع الحكومي مع تشجيع التقاعد المبكر.
- التسريع بتنفيذ مشاريع الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص.
- زيادة النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية مع التخصيص التدريجي.
- رفع مستوى كفاءة الانتاجية الانفاق الاستثماري ونفقات الصيانة.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف عديدة يمكن إنجازها فيما يلي:

1ـ تحقيق الكفاءة الانتاجية : السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة يجب ان تعمل على استخدام الموارد المتاحة بأفضل طريقة ممكنة و ان معيار الكفاءة يعني تحقيق اكبر قدر ممكن من الانتاج و ذلك بالاستغلال الامثل للعناصر الانتاجية

[8] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي**، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص ص 176_177.

[9] يوسف أحمد بطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**،الدار الجامعة، مصر، 1998، ص 79.

2 ــ تحقيق العمالة الكاملة : السياسة الحكومية تلعب دورا فعالا لتحديد مستوى العمالة و مستويات الاجور وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني

3 ـ تحقيق التقدم الاقتصادي : زيادة نصيب الفرد من حجم الانتاج يعتبر مقياسا للتقدم الاقتصادي في مستوى معيشة المواطنين و هذا هو هدف النمو الاقتصادي والذي يتوفر من خلال توفر عدة مقومات منها التقدم التكنولوجي وزيادة التراكم الرأسمالي والعمل الازم لزيادة الموارد المتاحة و تحسينها

4 ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخل: اي تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد و مكافئات عناصر الانتاج من ابناء المجتمع بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدف رئيسي للسياسة المالية.

5 ــ تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار على مستوى الدولة :اي ثبات المستوى العام للأسعار في الاسواق

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية و اهميتها

اولا : ادوات السياسة المالية

تعبر الدولة عن سياستها المالية من خلال أدواتها، والتي سوف نتطرق لها من خلال هذا المبحث. في البداية نتعرف على النفقات العامة بمختلف تقسيماتها، بعدها نتعرض للإيرادات العامة بكل أنواعها، وأخيرا نتطرق للموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: النفقات العامة

أولا: تعريف النفقات العامة:

لقد تعددت تعاريف النفقات العامة وهذا لأهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذا تحديد أولويات المجتمعات الانسانية ومن أهم التعاريف للنفقات العامة ما يلي:

التعريف الأول: «هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة.»[10]

[10] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، كلية العلوم الاقتصادية، عمان، 2008، ص 117.

التعريف الثاني: «هي مبلغ يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى تنظيماتها بقصد إشباع الحاجات العامة.»[11]

ويعرف علماء المالية العامة النفقات العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام، يهدف لتحقيق منفعة عامة.[12]

فالنفقة العامة يمكن اعتبارها أنها ذات ثلاثة خصائص.[13]

- مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص عام.
- الغرض منه هو تحقيق نفع عام.

ثانيا: قواعد النفقة العامة

للنفقة العامة قواعد يجب مراعاتها، ويطلق على هذه القواعد دستور النفقة العامة وهي:

أ. **قاعدة النفقة:** تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة.

ب. **قاعدة الاقتصاد:** تتضمن هذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق العام دون مبرر، وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الأولى فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة.

ج. **قاعدة الترخيص:** تعني عدم جواز صرف والارتباط بالصرف إلا بعد الحصول على الإذن بذلك من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.[14]

ثالثا: تقسيمات النفقات العامة

---

[11] جمال لعمارة، **مفهوم النفقة العامة في الفكر الاسلامي، دراسة مقارنة**، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية، العدد 3، الجزائر، 1998، ص 2.

[12] عادل فيلح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 50.

[13] محمد عباس محرزي، **اقتصادية المالية العامة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 65.

[14] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 35.

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات وذلك حسب مجموعة من المعايير، ويمكن جمعها في معيارين أساسيين15، معيار علمي (نظري) ومعيار وضعي عملي:

1. **المعيار العلمي في تصنيف الانفاق العام:** ويقصد بها التقسيمات النظرية التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار والدورية وحسب أهدافها أو حسب آثارها الاقتصادية أو من حيث مقابلها.16

- **التقسيم من حيث مقابلها**: تنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية:

أ. **النفقات الحقيقية**: ونعني بالنفقات الحقيقية التي تتم بمقابل، أي تلك المبالغ المالية التي تصرفها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات، كالأجور وأسعار السلع والخدمات إلى جانب النفقات الاستثمارية، كما تؤدي إلى زيادة الانتاج الوطني وبالتالي ارتفاع الدخل الوطني.

ب. **النفقات التحويلية**: وهي التي تتمدون مقابل كالإعانات الاقتصادية ،نفقات المساعدة والتضامن...، هدفها ضمان عدالة نسبية في توزيع المداخيل على مختلف فئات المجتمع، والأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر لهذه الموارد.

- **التقسيم حسب انتظامها ودوريتها**: تنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية17:

➢ **النفقات العادية:** هي التي تظهر بصفة دورية محددة، أي تلك النفقات التي تتكرر في موازنة الدولة، أي خلال كل سنة مالية، وتستخدم لإشباع حاجة دائمة.

➢ **النفقات غير العادية**: فهي ذات طبيعة استثنائية، ولكن تدعو الحاجة إليها، بمعنى أنها تنشأ لمواجهة حالة طارئة كالكوارث الطبيعية والحروب وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

---

[15] محمد الصغير بعلي، ويسرى أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 28.

[16] عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 5.

[17] سوري عدلي ناشد، **منشورات الحلبي الحقوقية**، بيروت، لبنان، 2003، ص 46.

إن هذا التقسيم قد يبدو صحيحا، لكنه محل نقد لأنه يعتمد على مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

- **التقسيم حسب إنتاجيتها**: الفكر المالي الحديث اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية (الاستثمارية):

➢ **النفقات الجارية:** هي ذات طابع عادي ودوري منتظم ومتكرر عادة، وتهدف لتسيير أمور الجهاز الإداري العام في الدولة، وحصولها على ما تحتاجه من سلع وخدمات لتلبية متطلبات الأعمال الجارية بحيث لا يفرق بين الانفاق المنتج والنفاق غير المنتج، كالرواتب والأجور والنفقات الإدارية الاستهلاكية.18

➢ **النفقات الاستثمارية:** هي نفقات مرتبطة بالمشروعات الاستثمارية التي تنفذها الحكومة ووحداتها، وتصرف بهدف الحصول على تجهيزات رأسمالية لزيادة الخدمات العامة، كمشاريع التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية ونفقات البحث والتطوير والبعثات الدراسية أو زيادة الانتاج السلعي (مشاريع انتاجية).19

- **تقسيمات النفقات حسب وظيفتها وأهدافها:**

يقصد بها تقسيم النفقات تبعا للوظيفة التي تؤديها الدولة، حسب فلسفتها من ناحية، وظروفها التاريخية والإدارية من ناحية أخرى، ويميز الاقتصاديون ثلاث وظائف أساسية للدولة وهي:20

➢ **النفقات الإدارية:** يقصد بها النفقات المرتبطة بسير المصالح العامة والضرورية لأداء الدولة لوظائفها، وتضم نفقات الدفاع والأمن والأجور...

---

[18] قحطان السيوفي، **السياسة المالية في السورية أدواتها ودورها الاقتصادي**، منشورات دار الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008، ص 95.

[19] عاطف وليم أندوراوس، **الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 105.

[20] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص ص 82_ 83.

- **النفقات الاجتماعية:** هي نفقات تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والمتمثلة في الحاجات العامة التي تشبع الجانب الاجتماعي للمواطنين، وتشمل نفقات التعليم والصحة والنقل والسكن.
- **النفقات الاقتصادية:** هي تلك النفقات التي تقوم بصرفها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية بصورة أساسية، يسمى هذا النوع بالنفقات الاستثمارية، حيث تعمل الدولة على زيادة الانتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال.

2- **المعيار الوضعي (العملي)في تصنيف الانفاق العام:** يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، ويمكن إعطاء لمحة وجيزة عن تقسيمات الانفاق العام عند بعض الدول.21

- **تقسيمات النفقات في فرنسا:** تنقسم النفقات العامة في فرنسا إلى قسمين رئيسيين:22

- **نفقات نهائية:** وتنقسم بدورها إلى نفقات عادية ونفقات رأسمالية.
- **نفقات ذات طبيعة مؤقتة**: وهذا يتم عن طريق القروض والتسهيلات الائتمانية ويطلق على هذا التقسيم بالتقسيم الأفقي للنفقات العامة، أما التقسيم الرأسي فيعتمد على المستوى الإداري (الوزارات، الهيئات، المصالح الحكومية)، كما يتم تقسيم النفقات في فرنسا حسب الوظائف إلى تسعة وظائف رئيسية هي: النفقات الإدارية، النفقات الاجتماعية، والصحية والتوظيف، نفقات التعليم والثقافة، نفقات الزراعة والخدمات الريفية، نفقات قطاع السكن والخدمات الحضرية، النقل والاتصالات، الصناعة والخدمات، نفقات القطاع الخارجي ونفقات الدفاع.

- **تقسيمات النفقات في بريطانيا:**

تنقسم النفقات في بريطانيا إلى نفقات جارية وغير جارية:23

---

[21] حامد عبد المجيد دراز، والمرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1998، ص 167.

[22]François DERUEL et Jacques BUISSO, ***FINANCES PUBLIQUES« BUDJET ET POUVOIR FINANCIER 3»,***13e édition, édition Dalloz. Paris, 2001, p 16.

[23]قحطان السيوفي، مرجع سابق، ص 95.

أ. **النفقات الجارية:** تمول من مصادر ضريبية وتنقسم بدورها إلى نفقات ذات اعتمادات دائمة. أي لا تحتاج إلى تجديد سنوي من قبل البرلمان، لأنها سبق وأقرت من السلطة التشريعية بصكوك تشريعية ذات صفة دائمة إلا إذا تم تعديلها بصكوك تشريعية أخرى، وإذا اقتضت مصلحة البلاد ذلك، ومن هذه النفقات المخصصات لأعضاء الأسرة المالكة ورؤساء الوزراء السابقين، رؤساء مجالس العموم السابقين، رئيس المعارضة وكذلك المراقب المالي العام، رواتب الجهاز القضائي.

وهناك اعتمادات تقرر سنويا من قبل السلطات التشريعية كنفقات الدفاع والصحة والتعليم، الاسكان والشؤون الاجتماعية، خدمة الدين العام، الإعانات الزراعية، إعانات السلطة المحلية.

ب. **النفقات غير الجارية:** هي نفقات عامة ذات صفة رأسمالية، كقروض تنمية الاسكان في المدن الحديثة، قروض الصناعة المؤممة، قروض السلطات المحلية.

- **تقسيم النفقات العامة في الجزائر:**

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز(الاستثمار):

- **نفقات التسيير:** ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، معدات مكتب...الخ وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية انتاج أي سلعة حقيقة، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل كل الدولة حيث توزع حسب الدوائر في الميزانية العامة، وتقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب:24
  - أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
  - تخصيصات السلطات العمومية.
  - النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
  - التدخلات العمومية.
- **نفقات التجهيز (الاستثمار):** ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الانمائية السنوية للدولة، وتوزيع هذه النفقات على مختلف القطاعات. وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:25

[24] المادة 23_24 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ح ج د ش: الجريدة الرسمية. العدد 28، 10 جويلية 1984، ص 64.

[25] المادة 35 من نفس القانون السابق.

- الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص.
- النفقات الأخرى برأس المال.

ثالثا : مراحل صرف النفقات العامة:

لضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، حدد القانون عدة مراحل لصرفها، حيث يمر صرف النفقة العامة بأربع مراحل ذكرت في القانون رقم90_ 21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية من خلال المادة 15 والتي نصت على مايلي:[26]

"يتم تنفيذ الميزانيات والعمليات المالية من حيث النفقات عن طريق إجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحويل الحوالات والدفع " ، وبهذا فعملية تنفيذ النفقات تكون في أربع خطوات لضمان عدم الإساءة في صرف النفقات والتأكد من إنفاقها على أحسن وجه وتتضمن هذه الخطوات مايلي:

1. **عقد النفقة "الالتزام":** يقصد به القيام بعمل من شأنه أن يترتب عنه دينا على الدولة ولا تعقد النفقة إلا إذا توفر لها اعتماد الميزانية ولا يجوز الاعتماد لغير الغاية التي عقد من أجلها ولا تعد نفقة على حساب سنة مالية قبل بدئها.

كما عرفها القانون 90_21 من خلال المادة 19 « يعد الالتزام الاجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين. »مثل: إصدار سند صلب من مؤسسة عمومية وفقا للقوانين السارية يهدف إلى تحقيق منفعة عامة، أو كتعيين موظف عام.

2. **تصفية النفقة:** ويقصد بها إثبات ترسب الدين على الدولة وتحديد مقداره واستحقاقه وعدم سقوطه بمرور الزمن أو أي سبب آخر، ويتولى التصفية محاسب المديرية العامة وتبنى التصفية على المستندات التي من شأنها إثبات الدين.

عرفتها المادة 90_21 كما يلي: «تسمح التصفية بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.»

[26] محمد الهور ،أساسيات في المحاسبة العمومية ،دار وائل للنشر ،الأردن، 1998،ط1،ص 90_91.

3. **صرف النفقة:** "**الأمر بالدفع**" بعد تحديد مقدار النفقة يصدر أمر بالصرف إلى المحاسب العمومي يجيز له دفع النفقة إلى الجهة المعنية، كما يعد الأمر بالصرف أو تحرير الحوالات حسب المادة 21 من القانون 90_21 الإجراء الذي يأمر بموجبه دفع النفقات العمومية.

4. **دفع النفقة**: حسب المادة 22 من القانون 90_21 "يعد الدفع الإجراء الذي يتم بموجبه إسداء الدين العمومي"، ويقصد بكلمة الإجراء: الدفع الفعي للمبلغ المستحق لصاحبه عن طريق المحاسب العمومي بعد التأكد من المستندات والتدقيق في كل كبيرة قبل الدفع.

المطلب الثاني: الإيـــرادات العـــامة

أولا: تعريف الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي:

- "مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي."[27]
- وهي المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد (تغطية) نفقاتها العامة.[28]
- هي المبالغ التي تحصلها الدولة لتغطية الإنفاق العام.[29]
- مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[30]

---

[27] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 139.

[28] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار الحمدية العامة، الجزائر، 2006، ص 105.

[29] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 4.

[30] عبد المطلب عبد المجيد، السياسة الاقتصادية تحليل جزئي و كلي ، مكتبة الزهراء الشروق، القاهرة 2003، ص 33.

ثانيا: تصنيف الإيرادات العامة

يمكن تصنيف الإيرادات إلى إيرادات عامة عادية وإيرادات عامة غير عادية[31]:

1. **الإيرادات العامة العادية:** هي مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام والتي تسمى بممتلكات الدولة وهي الضرائب، الرسوم والدومين.

اولا- الضرائب: تحتل الضرائب مقارنة مع بقية الموارد الأخرى للدولة مكانة كبيرة، ويتجلى ذلك من خلال اهتمام الكثير من الباحثين في علم المالية العامة، لأنها تعتبر مورد رئيسي من موارد الدولة الحديثة.

تعريف الضريبة:

- **تعريف 1:** الضريبة اقتطاع مالي يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة.[32]
- **تعريف 2:** اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائية دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية)أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية.[33]

أما النظام الضريبي فهو مجموعة من الضرائب والفرائض التي يلتزم رعايا دولة معينة في زمن محدد بأدائها للسلطة العامة على اختلاف مستوياتها من مركزية أو محلية، وتختلف ملامحه (النظام الضريبي) بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الاشتراكي، كما تختلف صورته في المجتمع المتقدم عن صورته في المجتمع المتخلف.[34]

أما السياسة الضريبية: فهي مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العامة من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجيهات العامة للاقتصاد من جهة ثانية.[35]

---

[31] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009، ص85.

[32] محرزي محمد عباس، **اقتصادية الجباية والضرائب**، ط 4، الجزائر، دار هومة، 2008، ص 14.

[33] Raymond MUZELLEC, ***FINANCES PUBLIQUES***, 8e édition, édition Dalloz, Paris, 1993, p 423.

[34] يوسف أحمد بطريق، السياسات الدولية و المالية العامة، الدار الجامعية ، مصر 1989، ص 65.

أنواع الضرائب: يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ . **الضريبة على الأشخاص وعلى الأموال:** الضريبة على الأشخاص تفرض على الفرد اعتبارا لوجودهم في الدولة تحت رعاياها36، والضريبة على الأموال فتفرض على الاموال والممتلكات التي يحوزها الأشخاص كأرض، عقار أو سلع انتاجية أو سلع استهلاكية او أوراق مالية (أسهم وسندات).37

ب. نظام الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة:

- **نظام الضريبة الواحدة:** تعني أن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة وحيدة وإلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية.
- **نظام الضريبة المتعددة:** تعني إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، فحسب هذا التعريف تعتمد الدولة على انواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون ومن ثمة تتعدد الضرائب وتختلف الأوعية الضريبية، فهي تقلل من التهرب الضريبي. حيث أنه إذا أفلح الممول من التهرب من الضريبة الوحيدة فإنه يستحيل التهرب من كافة الضرائب.

ج . **الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** ويمكن تقسيم الضرائب من حيث تحمل عبئها إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

- **الضرائب المباشرة:** هي تلك الضرائب التي تفرض إما على الدخل أو رأس المال38، ولقد عرف بعض الكتاب الضرائب المباشرة بأنها الضريبة التي تفرض على عناصر تتمتع نسبيا بالدوام والاستقرار مثل: ضريبة كسب العمل، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والعقارية39، ومن مزاياها

---

[35] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى البيانات الاقتصادية الكلية**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 174، 175.

[36] محمد الصغير بعلي، ويسرى أو العلا، مرجع سابق، ص 65.

[37] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص 180.

[38] السيد عطية عبد الواحد، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص 222.

[39] حسين مصطفى حسين، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001، ص 49.

أنها ثابتة ومستقرة ومنتظمة وتحقق العدالة، ومن عيوبها عدم المرونة الكافية لعدم إمكانية التحكم في تحصيلها وطول إجراءات تحصيلها.

- **الضرائب غير المباشرة:** ويطلق عليها اسم ضرائب الإنفاق وذلك لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه، لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة40، حيث من الممكن نقل عبئها ودافعها هو الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية، ضريبة المبيعات41، من مزاياها تتسم بالمرونة الكافية وسهولة دفعها، ولكنها مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها.

ثانيا- الرسم: وهو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة، أو إحدى مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.42

الجدول رقم 1-1: الفرق بين الرسم والضريبة

الضريبة	إجبارية	دون مقابل	حسب القدرة	عادلة
الرسم	اختيارية	بمقابل	حسب الخدمة	غير عادلة

المصدر: او مصنف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 109.

ثالثا- الدومين (الإيرادات من ممتلكات الدولة): ويقصد بالدومين كل ما تملكه الدولة سوآءا كانت ملكية عامة أو خاصة، وسوآءا كانت أموالا عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيم الدومين إلى دومين عام ودومين خاص43 .

أ. **الدومين العام:** يقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ونكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، حيث لا يمكن التصرف فيه أو بيعه، ولا يكون محلا للتملك من طرف الأفراد كالطرق والموانئ والمطارات...الخ

[40] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 49.

[41] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 453.

[42] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص 323.

[43] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 91.

ب. **الدومين الخاص**: ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، ومن ثم فهي تخضع لأحكام القانون الخاص، كالأراضي الزراعية والغابات والمناجم وغيرها.

2.الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة والاصدار النقدي الجديد):

- تعتبر القروض العامة، أو ما يطلق عليها بالإيرادات الائتمانية، من أهم المصادر المالية للدولة، حيث تلجأ إليها عندما تكون المصادر الأخرى غير كافية لتغطية نفقاتها العامة. فالاقتراض العام ينشأ عن ظاهرة المديونية وهو ما يطلق عليه بالدين العام الداخلي أو الخارجي، فالدين العام الداخلي هو إجمالي المبالغ المستحقة على الدولة في وقت محدد، وإجمالا يمكن القول أن الدين العام الداخلي هو الذي ينشأ على شخص عام في ذمة الحكومة أو الهيئات العامة، والذي تضل الحكومة محملة بعبئه إلى أن يتم سداده للدائنين44.
- أما الاصدار النقدي فهو الموارد العامة للدولة ومعناه طبع النقود بمختلف الأنواع، ولا يقتصر الأمر على النقود الورقية، تلجأ إليه الدولة في حالة الحرب أو العجز في الميزانيات والأزمات وغيرها. وعموما لها دور سلبي أكثر من إيجابي، ومن الأثار المترتبة عن الإصدار النقدي نجد:45
  - التضخم النقدي.
  - ارتفاع الأسعار.
  - ضعف القدرة الشرائية للورق النقدي المتداول والقوة الشرائية للمواطنين.
  - تأثير سلبي وخطير على أصحاب الدخول التالية (أجور ومعاشات).
  - خلق عجز إضافي في الميزانية.
  - انخفاض قيمة العملة أمام العملات الأجنبية.

المطلب الثالث: الموازنة العامة للدولة

[44] خالد عبد الوهاب البندراوي، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر**، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007، ص 242.

[45] أبو منصف، مرجع سابق، ص 110.

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الوسيلة التي تحدد الدولة من خلالها سياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها وتحقيق أهدافها، وهي من أهم أدوات السياسة المالية، وبالتالي فالميزانية العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أولا: تعريف الموازنة العامة

ويقصد بها البيان التفصيلي لإيرادات الدولة ونفقاتها المتوقعة خلال فترة عادة ما تكون سنة، ويتم عرض هذه الموازنة على السلطة التشريعية لاعتمادها. وبطبيعة الحال فإن هذه التوقعات تختلف عند التطبيق، ولهذا فإن الموازنة تنتهي إلى ثلاثة حالات وهي التوازن أو العجز أو الفائض46.

وعرف المشرع الجزائري الموازنة " بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة سنويا"، وأصبحت موازنة الدولة أداة حكومية في رسم سياستها العامة في مجالات الاستثمار والعمالة والادخار والاستيراد والتصدير والانفاق العام والضرائب، وذلك بغرض تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية، وتهدف على اشباع الحاجات العامة، وتوفير خدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية47.

الموازنة العامة "Budjet" وليست الميزانية "Billan" وهي الصك التقديري المعتمد من السلطة المختصة لنفقات الدولة وإيراداتها العامة خلال مدة مقبلة من الزمن، غالبة ما تحدد بسنة، وموازنة الدولة تفترض التوازن بين الإيرادات والنفقات، بينما الميزانية في نطاق النشاط الخاص تحتمل الربح أو الخسارة، وهنا لا يحدث توازن، وبالتالي لا يتحقق الهدف الأساسي الذي ترمي إليه الدولة في رسم حدودها وموازنتها.

ثانيـــا: خصـــائص الموازنـــة العامـــة

1. **الموازنة العامة توقع:** هي بمثابة بيان تتوقع السلطة التنفيذية تنفقه من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء تنبؤ للنفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

---

[46] عطا الله أبو سيف أبادير، وجابر محمد عبد الجواد الجزار، **اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق**، جهاز لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي حلوان، مصر، 2006، ص 263.

[47] عبد الباسط أحمد رضوان، **اتجاهات معاصرة عن الموازنة العامة**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد 14، العدد 01، 2000، ص ص 124_ 125.

2. **الموازنة العامة إجازة:** تعني أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية أي الموافقة على توقعات الحكومة، من نفقات وإيرادات العام المقبل والترخيص لها بمواصلة تحصيل الإيرادات وصرف النفقات.

3. **الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية:** فتختلف بنود محتويات الموازنة من إيرادات ونفقات تحدث لآثار اقتصادية واجتماعية وكذا سياسية، وبالتالي تعتبر الإطار العام الذي تنعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة، وأدواتها للتحقيق من جهة أخرى.

ثالثـا: مبـادئ وقواعـد الموازنـــة العامـــة

هناك قواعد تشترك فيها جميع الدول ينبغي توفرها عند اعداد الميزانية العامة للدولة تتمثل فيما يلي: الوحدة، الشمولية، السنوية، عدم التخصيص والتوازن، المصداقية:

أ. **قاعدة وحدة الموازنة:** يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة وإيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة، تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها. ويؤدي هذا المبدأ إلى سهولة تحديد نسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى مجموع الدخل الوطني بوجود أرقامها في صك واحد للموازنة العامة.

وهناك بعض الاستثناءات الخاصة بمبدأ وحدة الموازنة أهمها:48

- **الموازنة الملحقة:** هي منفصلة عن ميزانية الدولة، وتتمثل بالهيئات التي تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، (في الجزائر بموجب قانون المالية 2003.)
- **الموازنة الاستثنائية:** تعد لأغراض مؤقتة أو غير عادية وبموارد استثنائية وتضم إلى جانب الموازنة العادية.
- **حسابات خارج الموازنة:** هي حسابات ليس لها علاقة مباشرة بإيرادات ونفقات الموازنة، وتشرف عليها الخزينة العمومية للدولة.

[48] خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص 278_ 280.

ب. **قاعدة شمولية الموازنة:** هي احتواء الموازنة على جميع الإيرادات مهما كانت أنواعها ومصادرها، وغلى جميع النفقات مهما كانت أشكالها. يعني أنه يجب أن تظهر في الإيرادات تفاصيل ما يجبى ويقبض لحساب الخزينة من أموال، كما تظهر في النفقات كل ما يصرف ويدفع من حساب الخزينة من أموال أيضا.49

ج. **قاعدة سنوية الموازنة:** ويعني هذا المبدأ أن يتم التوقع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية منتظمة كل عام. ويعني هذا المبدأ أيضا أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية. ولقد استقر الفكر المالي والنظم المالية أن السنة هي أنسب فترة لتوقع نفقات وإيرادات الدولة، فالسنة هي التي تمارس فيها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقديرات الدولة.

د. **قاعدة عدم التخصيص:** قاعدة عدم التخصيص تعني عدم تخصيص إيرادات معينة لمواجهة مصروفات معينة بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.50

هـ. **قاعدة توازن الموازنة:** تعني التعادل بين نفقات الدولة وإيراداتها هي موازنة السنة المالية الواحدة في الفكر الكلاسيكي، أما حديثا فيمكن للدولة أن تضحي بقاعدة توازن الموازنة.51

ثانيا: أهمية السياسة المالية:

برزت السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح في كافة الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، وسواء كانت متقدمة أو نامية، ونتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي بالشكل الذي تحقق معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية والذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها52، ويمكن توضيح أهمية السياسة المالية من خلال النقاط الآتية:

- التدخل في آلية فرض الضرائب بأنواعها والنفاق الحكومي بأنواعه خاصة في مجالي الصحة والتعليم...

[49] فوزي عطوي، المالية العامة ،منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2003، ص 330_ 334.

[50] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 49.

[51] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 337_ 340.

[52] فليح حسن هلف، **المالية العامة**، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008، ص236.

- التعامل مع الضرائب والنفاق الحكومي كوسيلة لضمان النمو الاقتصادي.
- العمل جنبا لجنب والسياسة النقدية لتحقيق معدل التشغيل والاستقرار النسبي في الاسعار.

المبحث الثالث: السياسة المالية في الدول المتقدمة و الدول النامية و الدول المصدرة للنفط

- إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظم السائدة و مستوى التنمية الاقتصادية للدولة، و كما أن الفوارق بين مختلف الدول المتقدمة و النامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية و بالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعا لطبيعة اقتصاديات هذه الدول و لهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية و الدول المصدرة للنفط على النحو التالي:53

المطلب الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

- تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي و بنيتها الأساسية و تنظيماتها المؤسسية و مقومات نموها الاقتصادي و منه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج و الإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل و اختلالات 54
- تهدف السياسة المالية في الدول المتقدمة إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة و التضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام ،أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار و الاستثمار55، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة ،فإذا حدث و كان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة صار لزاما على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها و تجنينه من الضرائب و ما تحصل عليه من إيرادات أخرى، وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة 56،كما تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع و الخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع.

---

[53] دراوسي مسعود مرجع سابق بتصرف ص 72

[54] عبد الفتاح قنديل ، سلوى سليمان، الدخل القومي ،دار النهضة العربية ،القاهرة،1979،ص 350.

[55] بو شهولزتوبج،أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ،ترجمة :نزيرة الأفندي و عزة الحسيني ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،1996،ص 262.

[56] عبد المنعم فوزي، المالية و السياسة المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1992،ص 39 أو (دار النهضة ،بيروت ،1971،ص3)

- إجمالا يمكننا القول أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص و من ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص و محاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية و الاجتماعية الهامة و ذات المنفعة العامة.

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول النامية

كما رأينا في الدول المتقدمة أن السياسة المالية ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما في البلدان النامية ترتكز جل سياستها المالية على تمويل برامج التنمية الاقتصادية فضلا على تمويل الميزانية العامة للدولة.

و يمكن تلخيص خصائص السياسة المالية في الدول النامية أنها [57]:

- تعتمد بشكل كبير في تمويل نفقاتها على الضرائب وفي نفس الوقت نجد أنه تعاني من انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي ،حيث تتراوح نسبة الاقتطاع الضريبي إلى الناتج القومي الإجمالي ما بين (15%-22 %) من الناتج القومي الإجمالي في الدول النامية ،بينما ترتفع في الدول المتقدمة لما يزيد عن 30% من الناتج القومي الإجمالي، هذا الأمر لراجع إلى انخفاض الدخل الفردي مما يحول دون إمكانية زيادة الاقتطاع الضريبي.
- كما أن نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة إلى الإيرادات الضريبية هي ما بين (60%-70%) في الدول النامية بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة ما بين (30%-40%)، و يرجع هذا الانخفاض إلى ضعف إدارة الأجهزة القائمة على ربط الضرائب و تحصيلها و انخفاض الوعي الضريبي بالإضافة إلى وجود العديد من التغيرات في صياغة القانون الضريبي و تطبيقه في الكثير من البلدان النامية كما أنها تعاني من ظاهرة التهرب الضريبي من قبل الأفراد المكلفين بالضريبة نتيجة انخفاض الوعي الضريبي .
- دور القروض العامة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام في الاقتصاديات النامية ضعيف ،و ذلك لأن اقتصاديات هذه الدول تلجأ للقروض لتمويل العجز الحاصل بين الإنفاق و الإيرادات العامة ،و هذا ما يؤدي إلى أثار سلبية متمثلة في ارتفاع الأسعار الذي يؤدي إلى موجة مضخمة .

[57] عبد المنعم فوزي ،مرجع سابق ،ص 42.

كما أن البلدان النامية تلجأ إلى القروض الخارجية و ذلك لحاجاتها لرأس المال و عدم كفاية مدخراتها الوطنية و لتوفير العملات الأجنبية و تحسين ميزان مدفوعاتها و دعم عملتها و حمايتها من التدهور،و يترتب على هذا الدين الخارجي اقتطاع جزء من ثروتها و تصديره للخارج للوفاء بالالتزامات المترتبة عن القروض الخارجية 58

المطلب الثالث: السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط

تعتبر الدول المصدرة للبترول من أكثر الدول عرضة للتقلبات في أوضاعها ، وبالتالي فإن أي تقلب في قيمة الصادرات سينعكس مباشرة على الدخل الوطني ، وباعتبار أن معظم الدخل المتحصل عليه من تصدير أي سلعة يرجع إلى الدولة ،فإن سياستها المالية تعتبر أداة مهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

فمن آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول نجد عجز في الميزانية وهذا جراء انخفاض الإيرادات النفطية ولأن قوة الاقتصاد تعتمد على الاستقرار والموازنة في السياسة المالية للدولة فأي إصلاحات مالية ستساهم باستمرارية الاقتصاد وإصلاح عجلة النمو.

ولتجنب التقلب في الإنفاق العام الناتج عن تراجع الإيرادات النفطية كان على الدول المصدرة للنفط ان ترتكز على بعض المبادئ عند صياغة وتنفيذ سياستها المالية ، وبما إن هذه الدول هي في حد ذاتها لا تمثل كتلة متجانسة من حيث هياكلها الاقتصادية فإن هناك اختلافا واسعا فيها يخص الأهمية النسبية للقطاع النفطي ضمن الاقتصاد

أولا : مبادئ صياغة السياسة المالية على المدى الطويل

هناك عدة مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة السياسة المالية على المدى الطويل يذكر منها:

01- **ثروة الدولة و الدخل الدائم:** ان ثروة النفط والتي يمكن تعريفها :" بأنها القيمة الحالية المخصومة للدخل المستقبلي من النفط لا ينظر اليها كدخل بل كممول ،فهي تمثل عملية تحويل الأصل المتمثل في النفط إلى اصول مالية ،ومن التحدي الذي يواجه السياسة المالية على المدى الطويل هو كيف تخصيص هذه الثروة عبر مختلف الأجيال وبالنظر إلى نموذج الدخل الدائم الذي قدمه فريدمان فإن المحافظة على الثروة تتطلب أن يكون الاستهلاك في كل مرحلة محددا بالدخل

[58] حسين كشستي ،إيرادات السياسة المالية و النقدية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية ،مذكرة ماجستير ،العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة 2012،ص 37.

الدائم . أو كما في هذه الحالة بعائد الثروة النفطية للدولة .ويمكن اعتبار السياسة المالية المثلى في هذه الحالة بأنها مسار الدخل غير النفطي والإنفاق الحكومي الأولى الذي يعظم دالة الرفاهية الاجتماعية للدولة.

02- **علاوة السيادة:** تدفع العديد من الدول المنتجة للنفط علاوة سيادة كبيرة في الكثير من الأحيان ، وهو ما يدل على ضرورة أخذها بعين الاعتبار عند رسم السياسة المالية ، وبوجود علاوة سيادة تصبح الدولة تواجه سعري فائدة سعر أعلى على مقترضاتها وسعرا أدنى على مدخراتها ، أي أن الدولة تستطيع ان تفترض لكن بعلاوة ، ومن وجهة نظر السياسة الاقتصادية فإن الدولة التي تدفع علاوة سيادة يجب ان تتبع سياسة مالية محافظة بدرجة كبيرة.

03-**الادخار الاحتياطي :** تواجه الدول المصدرة للنفط عدم اليقين الذي يكتنف الثروة المتأتية من النفط ، إذ أن تقلب دخل النفط بسبب تذبذب اسعاره في السوق الدولية يطرح إشكالا كبيرا أمام السياسة المالية ، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تزيد الأمر تعقيدا مثل عدم اليقين الخاص باحتياطات وتكلفة استخراجها.

04- **الإنفاق الرأسمالي :**إذا كان الاستثمار الحكومي منتجا فإن قرارات الاستثمار يجب أن تبين على أساس العائد من الاستثمار الذي يمكن أن تحققه الحكومة غير ان هناك وجهة نظر بديلة تنظر إلى الاستثمار الحكومي كما لو كان بمثابة اقتناء لسلع استهلاك دائمة بمعنى ان مخزون راس المال الحكومي يولد رفاهية اجتماعية بدل العائد المالي.[59]

ثانيا : مبادئ السياسة المالية على المدى القصير: هناك مبادئ يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار على المدى القصير منها:

01- **مبدأ القدرة الاستيعابية :**تعنى القدرة الاستيعابية للاقتصاد :الحجم الأمثل للاستثمار عندما يترتب عليه عدم حدوث زيادة في الإنتاج بسب عدم كفاية عوامل الإنتاج الأخرى التي تتعلق بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ومستوى التقدم التكنولوجي .

[59] محمد بوقمبر و أخرون ملخص دراسة صندوق النقد الدولي ،تعديل السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط ،إدارة الاقتصاد الكلي و السياسة المالية ،تاريخ الإصدار 03-05-2016 .

02- **انخفاض نسبة الدين العمومي**: يجب ان يكون مستويات الدين العمومي منخفضة ويجب أن تتوفر اصول مالية رسمية كبيرة ، مما يسهل عملية التمويل خلال فترات الهبوط المؤقت لأسعار النفط.

03- **إلغاء الارتباط بين الإنفاق العام وتقلبات أسعار النفط** : حيث ان الإنفاق العام في العديد من الدول المنتجة للمحروقات كانت دائما ذا ارتباط ايجابي بأسعارها وهذا ما يؤدي الى تذبذب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار حيث ان التغيرات المفاجئة في الإنفاق العم تساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ولذلك لابد من بذل الجهود لإضافة الارتباط بين الإنفاق العام وتقلب أسعر النفط.

04- **كفاءة الاستخدام الأمثل لموارد المتاحة :** ان مستوى الإنفاق يجب ان يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه بفعالية لأن التوسع المفاجئ لبرنامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار ، فالتسرع في إقرار مشاريع انفاق عمومي كبيرة الحجم قد يتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ والتسيير المتوفرة مما يؤدي إلى التبذير ،كما ان معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي الى نتائج ادنى من المستوى المفروض .

05- **الضغط الضريبي :** بما ان الجباية البترولية تمثل 80 % من إجمالي الإيرادات في الدول النفطية ، يجب على هذه الدول أن تعتمد على الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا الى الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات وهو مقياس اكثر دقة للبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق اكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد.

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية للدولة حيث تعمل من خلالها على تحقيق التوازن، من خلال التحكم في المال الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية، فقد شهدت السياسة المالية تغيرات كبيرة نتيجة لتطور مفهوم الدولة ،فالكلاسيكيون يرفضون تدخل الدولة بشكل مطلق في النشاط الاقتصادي لكن بعد أزمة 1929 (أزمة الكساد) جاء كينز بأفكاره التي كانت بمثابة ثورة على أفكار الكلاسيك و إعادة دور السياسة المالية في الاقتصاد و أثبت أنها فعالة في علاج الكساد و ذلك من خلال مختلف أدواتها (الإيرادات و النفقات)،كما أن السياسة المالية تختلف بين الدول المتقدمة و الدول النامية و الدول المصدرة للنفط و ذلك باختلاف الهيكل الاقتصادي و الأهداف التي تسعى كل دولة للوصول إليها.

الفصل الثاني

الإطار النظري لأسعار واسواق النفط

تمهيد

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول ليرتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا الذهب الأسود، الذي يعتبر مادة حيوية استراتيجية وعنصر فعال في نسيج الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهذا ما عبر عنه السياسي الفرنسي "mencean GeorgesCle" قائلا: «قطرة بترول تعادل قطرة دم.»1 لتصبح الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية، ونترجم حقيقة ذلك في توسيع وتضاعف معدلات انتاجه واستهلاكه، فهو مكمن لأكثر من إحدى عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم.

وبفضل مرونته وتعدد استخداماته تحول إلى أقوى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده2، ويتضح ذلك جليا من خلال ما سببه في الآونة الأخيرة من صدمات وأزمات عالمية، فقد هزت تقلبات أسعاره الكيان الاقتصادي العالمي، وأثاره تختلف باختلاف أسعار السوق النفطية العالمية، وهذا ما حدث مؤخرا إذ استيقظ العالم على معضلة انخفاضات متتالية للنفط جعلت من الدول المنتجة خصوصا تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها المسطرة لتتلاءم مع ما نتج عن هذا التسونامي الذي فتك باقتصادياتها وولد أزمات مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية.

ومن هنا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أسعار البترول والعوامل المحددة لها.
- المبحث الثاني: صدمات النفطية العالمية.

[1] جان جاك سرفانشرابير، **التحدي العالمي**، ترجمة فيكتور سحاب وابراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980، ص 58.

[2] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000، ص 79.

.

المبحث الأول: ماهية السعر وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية ثم إلى أنظمة تسعير البترول.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه

اولا: مفهوم السعر البترولي

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانيا: أنواع أسعار البترول

عند تناول أسعار البترول الخام فلابد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز هذه الأنواع هي3:

- **السعر المعلن أو الأسعار المعلنة**: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندرادأويل.
- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، الطبعة 1983م، ص 198.

المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري. لقد ظهرت الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

- **سعر الإشارة:** هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ اعتماد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.
- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقة التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.
- **السعر الفوري أو الآني**: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية فقط في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة و التي تشتري وبصورة آنية4.

ثالثا: التطور التاريخي لأسعار البترول:

إن تاريخ تطور البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

[4] Jean Pierre Angelier, **" énergie international 1987- 1988"**, Economica, P 66.

أ- تطور أسعار البترول قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتال النفطي5 على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدولة.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير6:

- نقطة أساس وحيدة التسعير.
- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

ب- تطور أسعار النفط في الفترة 1970- 2010:

لقد شهدت هذه المرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الانتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبيك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف انتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987.7

المطلب الثاني: محددات أسعار البترول

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي في النهاية يؤدي إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

---

[5] الكارتال النفطي، يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

[6] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس- ليبيا، الطبعة الأولى 1999، ص ص 195- 196.

[7] نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29) العدد (1)، دمشق، 2007، ص ص 89- 90.

أولا: العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الانتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور انتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطورا ملفتا وانتشرت مناطق الانتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحاري الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق واقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة[8].

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبيك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الانتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة (IEA)حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، البرازيل، أنجولا، السودان وكندا[9].

والجدير بالذكر أن حوالي 57% من الاحتياطي العالمي المثبت تستحوذ دول الشرق الأوسط حتى سنة 2005، كما شهد الاحتياطي العالمي تزايدا ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت[10].

ثانيا: التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

[8] المعهد العربي للتخطيط، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، متاح علي، www.arab-api.org/develop_1.htm ، ص 07.

[9] تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

[10]

1- منظمة الدول المصدرة للبترول:

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتال التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الاسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرات فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع إنشاء منظمة (OPEC) فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتال الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة[11].

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة[12]، وهذا بغض النظر عن قومية أعضائها (دول عربية وأخرى غير عربية)، وقد ثبتت الأهداف الرئيسة لهذه المنظمة في[13]:

أ. توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدل الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

ب. العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ج. فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

د. تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

2- الوكالة الدولية للطاقة *(IEA)*:

[11] عبد القادر سيد أحمد، **الأوبيك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 75.

[12] دول أوبيك هي: الجزائر، أنغلا، إندونيسيا، إيران، العراق، الكويت، ليبي، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

[13] www.opec.org

لقد أنشئت الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973- 1974 لفرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 1974/02/11 لبذل جهود منسقة لتنمية الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OECD)[14].

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة[15].

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[16]:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك.
- صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها.
- تكوين مخزون من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

ثالثا :العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

لقد كان هناك اجتماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط[17].

[14] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص 275.

[15] دولة الوكالة الدولية للطاقة هي : الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان أستراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، إيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسان فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

[16] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص 276.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية إلى 2008 إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1998، 2004، 2008 وهس كالآتي:

أ. **الأزمة النفطة عام 1973:**لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواجد إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة[18] 400%.

ب. **الأزمة النفطية عام 1979:**عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية- الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية[19].

ج. **الأزمة النفطية عام 1986:**في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل[20].

د. **الأزمة النفطية عام 1998:**في نهاية التسعينات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية، أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[21].

هـ. **الأزمة النفطية عام 2004**: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي

---

[17] الإدارة الاقتصادية أوبيك، **الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009، ص16.

[18]Maurice Durousset**, "le marché du pétrole"**, Edition ellips, 1999, P 47.

[19] ابراهيم شحاتة، **أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989، ص 19.

[20] ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص 41.

[21] لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك- مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص 103.

لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)[22].

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسة والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاث فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

أولا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل[23]:

أ- مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي: سعر خام خليج المكسيك مضافا إلى تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب- مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ج- مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

---

[22] ضياء مجيد الموسوي، **"ثورة أسعار النفط" 2004**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

[23] سالم عبد الحسن رسن، مرجع سابق، ص 195.

ثانيا :مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاث مراحل24:

أ- **قاعدة صافي محقق:** وفق هذه الاقعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

ب- **قاعدة سعر الإشارة:** خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد السعر.

ج- **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

ثالثا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980- حاليا):

في هذه المرحلة سيطرت الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

المبحث الثاني: الصدمات النفطية للفترة 1986- 2016:

لقد شهد النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 أزمة 2014، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة النفط خلال تلك الفترة، وآخرها كانت أزمة 2014. إن دراسة التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل الأزمات السعرية يتطلب البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعرية والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الأزمات على هذه الاقتصاديات بمختلف أصنافها المتقدمة والنامية والمتخلفة، لذلك سوف يتم استخدام النتائج الاقتصادية التي ترتبت عن أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار والآثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار النفطية.

[24] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق، ص 206.

المطلب الأول: الصدمات النفطية 1986-2001:

أولا: الصدمة النفطية 1986: لقد كانت صدمة 1986 مغيرة عن سابقاتها من الصدمات النفطية من حيث الأثر، فقد جاءت النتائج السلبية لهذه الأخيرة مضرة بالدول المنتجة للنفط على عكس ما سبقها من أزمات نفطية والتي لحق أثرها بالدول المستهلكة للنفط، وعلى هذا الأساس شاع تسميتها بالصدمة العكسية، كما أطلق عليها أيضا بصدمة انهيار الأسعار إذ أفاقت دول الأوبك على واقعة انهيار الأسعار وذلك نتيجة اختلال المطلوب النفطي وانخفاضه مقارنة بالمعروض من النفط.

فبالعودة إلى تاريخ تطور السعر النفطي سيتبين أن الأسعار الحقيقية للنفط خلال الفترة الممتدة من 1973-1974 قد عرفت ارتفاعا يقارب ثلاث مرات عما كانت عليه سابقا ليتضاعف مرة أخرى في 1979-1980، ولكن هذا الارتفاع تراجع خلال الفترة 1981- 1985، مما يقارب 40%، لتنهار في 1986، بما يعادل 50%، مما يعني أن أسعار النفط قد انهارت بخمسة أضعاف عما حققته في سنة 1970، كما عرفت منظمة التعاون والتنمية على سواء أكبر نمو في معدلات الطلب بعد 1973، وأكبر انخفاض بعد الارتفاع السعري، كما زاد الطلب في الاتحاد السوفياتي وفي بقية العالم بسرعة قبل عام 1973، واستمر في الزيادة منذ ذلك الحين، بمعدلات متباطئة.

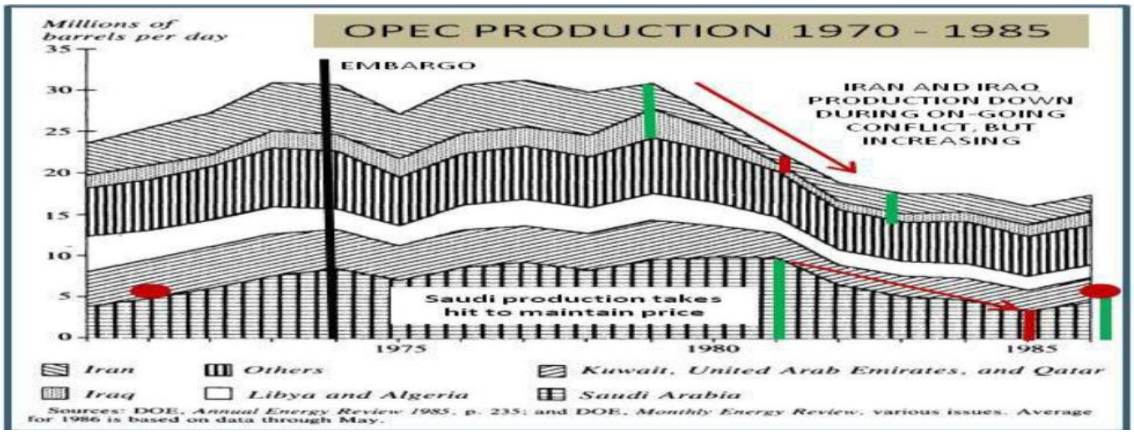
ففي الفترة 1970-1976 تعثر الإنتاج الأمريكي برغم ارتفاع الإنتاج في ألاسكا والذي انطبق في 1977، غير أن إجمالي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في 1985 بقي متدنيا ب 7%عن 1970بالرغم من ارتفاع الأسعار، فبدون ألاسكا كان إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية في 1985 سيكون أقل من إنتاج 1970 بما يعادل 25%.

أما منظمة الأوبك وباعتبارها المحدد السعري للنفط، هي الأخرى قامت بتخفيض إنتاجها لدعم السعر المعلن، وبالمقابل فقد شهد الطلب على نفطها انخفاضا محسوسا يعادل 40% خلال الفترة 1979-1982، لتبقى بذلك منخفضة منذ ذلك الحين. وقد مس هذا الانخفاض في الإنتاج كأعضاء منظمة الأوبيك انطلاقا من 1970 إلى غاية 1986.

وذلك نتيجة ظهور منتجين منافسين خارج منظمة الأوبك وبطاقة انتاجية كبيرة كبريطانيا والنرويج والمكسيك، وفي إطار دعوة الوكالة الدولية للطاقة للبحث عن مصادر جديدة للنفط ، مما ساعدها في أن تسيطر على ما يقارب 25% من السوق النفطي.

ومن جهة أخرى فعدم احترام نظام الحصص المقررة من طرف المنظمة زاد من الطين بلة، إذ احتدت المنافسة بين الدول الأعضاء وغاب الهدف الإسمي الذي أنشئت بموجبه المنظمة ليتحول إلى مصالح شخصية، فخلال الفترة 1979- 1985 كل عضو من الأوبك قام بتخفيض إنتاجه بما يقارب على الأقل 20%، أما عن المملكة العربية والكويت فقد قامت بتخفيضه بما يعادل 60%، وبالمقابل ليبيا هي الأخرى فقد قامت بتخفيض إنتاجها ب 50% تقريبا، العراق وإيران يعدان حالة استثنائية فقد كان انخفاض إنتاجهما نتيجة الحرب التي نشأت بينهما، انطلاقا من أوت 1985 إلى غاية منتصف 1986 عرف الإنتاج النفطي للأوبك ارتفاعا محسوسا قدر ب 4 مليون برميل في اليوم أو يعادل 25 %، نصف هذه الزيادة قد سجلتها المملكة السعودية، بالإضافة إلى كل من الكويت والإمارات المتحدة والعراق ونيجيريا. ومجابهة لانهيار الأسعار قطعت كل من إيران والمكسيك (منتج من خارج الأوبيك) الإنتاج. غير أن ذلك لم يكن كافيا لتشهد الأسعار انهيارا لم تعرفه من قبل منتقلة من 27$/ برميل في 1985 إلى 12$/ برميل عند نقطة منخفضة في عام 1986[25]، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل (2-1): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 1986



المصدر: http:// peakoil.com

[25] إدريس اميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980- 2014)**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016، ص ض 53- 151.

كما ساهم انخفاض الاستهلاك النفطي العالمي وبالخصوص الدول المتقدمة الصناعية وبحثها عن بدائل طاقوية أخرى تحل محل النفط، لحماية نفسها وعدم تكرار ما حدث سابقا، إلى زيادة وتفاقم الأزمة النفطية وانهيار أسعار النفط، فبعد أن كان يمثل النفط 51% سنة 1973 من الاستهلاك الطاقوي العالمي، عرف تراجعا كبيرا ليصل إلى حدود 43% سنة 1983.

ثانيا: حرب الخليج الأولى 1990: لم يكن كل شيء هادئ في الخليج قبل منتصف ليلة 2 أوت 1990 حيث تحركت القوات العراقية إلى داخل حدود الكويت، وفرغت من احتلالها قبل فجر ذلك اليوم، أيقظت الدينا صباحا على نوع لم تعرفه من قبل، ولعلها لم تكن حسبت له حسابا أو توقعته، حرب الخليج الثانية كان سبب حدوث ثالث صدمة نفطية، الأقل والأسرع حدة بين الصدمات، فقد دام لستة أشهر فقط، وقد كانت نتيجة الحرب التي أقامتها العراق في الكويت.

ففي ربيع 1990 ترددت من بعيد أصداء حملة الغرب على الرئيس "صدام حسين"، كما أن العراق عاد يردد شكاويه من الكويت وسياساتها البترولية لكن أحد لم يعطي هذه الأصوات والشكاوي أكثر مما بدى أنها تستحقه، وكان الظن أن ما يجري في العالم غير محدود في مداه وآثاره وأن ما يجري في العالم غير محدود في نطاقه وتفاعلاته26.

فبعد خروج العراق من حرب الخليج الأولى التي قامت بينها وبين إيران، ظلت سيرتها متداولة من خلال النزاعات والصدمات التي جمعتها بكل من إسرائيل والولايات المتحدة، والتي هدأت نارها في الأول من 1990، عندما خف الزحام بتدخل عدة أطراف ليصبح الهم الاقتصادي الشغل الشاغل للعراق، ومحاولة منها لإيجاد حل يخفف من حدة هذه الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها، حددت تاريخ 2 أغسطس 1990، لغزو دولة الكويت كبداية، مدعية رسميا أن الكويت تقوم بسرقة النفط عبر التنقيب المائل من حقل الرميلة المتنازع عليه، غير أن الدوافع الحقيقة كانت أكثر تعقيدا وأقل وضوحا. فالواضح ان العراق خرج من حربه ضد إيران ومشكلته الرئيسية هي اقتصادية فالحرب كلفته الكثير، استهلكت كل احتياطاته وتراكمت عليه الديون العربية والغير عربية وكان أمله الحقيقي في تخفيف ضائقته هو دخله من البترول والمشكلة أن حصص الأوبك كانت تقيد سقف إنتاجه كما أن انخفاض أسعار البترول إلى 11 دولار للبرميل وأقل يعود إلى

[26] محمد حسين هيكل، **حرب الخليج، أوهام القوة والنصر**، الطبعة الأولى، الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 1992، ص6.

أن سوق البترول متخمة بفائض يزخم الأسواق والسبب أن عدد المنتجين يتجاوز حصصهم في الإنتاج كما هي مقررة باتفاقيات الأوبك وأوائل 1990 كان موجها إلى قضية انخفاض أسعار البترول.

وفي هذا الصدد شعرت العراق أن الكويت هي من يضر بمصالحها من خلال زيادة الإنتاج النفطي، وتخفيض الأسعار مسببا بانخفاض أرباح النفط العراقية في فترة من الضغوطات المالية التي كانت تواجهها. بالإضافة إلى ذلك فحسب تحليل بعض الخبراء أن الدافع الآخر كان عدم رغبة تسديد العراق للدين الذي اقترضته من الكويت والمقدر ب 14 مليار $ في فترة الحرب الإيرانية- العراقية (1980-1988)، بالإضافة إلى ذلك، وأثناء الاستعدادات للغزو العراقي الكويتي، تم إنتاج 4.3 مليون برميل من النفط يوميا، والتي كانت بمثابة خسارة محتملة، إلى جانب التهديدات لإنتاج النفط السعودي، كل هذه الأمور مرتبطة أدت إلى الارتفاع في الأسعار من 21$ للبرميل في نهاية جويلية إلى 28$ للبرميل في 6 أوت. وفي أعقاب الغزو ارتفعت الأسعار إلى ذروتها لتصل إلى 46$ للبرميل في منتصف أكتوبر.

حتى الآن، من المعتقد على نحو واسع في أن ارتفاع الاسعار يعد أحد العوامل الهامة المتسببة في حدوث الكساد الذي شهدته أوائل التسعينات، متوسط ارتفاع سعر النفط شهريا قدر ب17$ للبرميل الواحد في جويلية إلى 36 $ للبرميل في أكتوبر، ليشهد التحالف العسكري الذي قادته الولايات المتحدة ضد القوات العراقية نجاحا تسبب في حدوث عجز في الإمدادات وبالتالي تراجعا في الأسعار.

لينتهي مسلسل الرعب بعد تسعة أشهر فقط، أي بعد انسحاب صدام حسين من الكويت خفت حدة الارتفاع الذي عرفه السعر النفطي على الرغم من أن حرائق آبار النفط الكويتية التي أضرمتها القوات العراقية المنسحبة لم تنطفئ تماما حتى نوفمبر 1991، متسببة في انخفاض وتيرة الإنتاج النفطي فيها. لتجمع الدول العربية المنتجة للنفط وقد أقرت وجوب الرفع من معروضها النفطي محاولة منها الحفاظ على السوق النفطي، قد بلغ السعر النفطي آنذاك 50.50 $للبرميل خلال فترة الصدمة. غير أن التدخل العسكري السريع للولايات المتحدة والانتصار الذي حققته استطاع التخفيف من المخاطر المحتملة المهددة لإمدادات النفط في المستقبل، وبالتالي تهدئة السوق واستعادة الثقة. واستغرق الأمر سنوات من الإنتاج المشترك لاستعادة مستواه السابق.

ثالثا: الأزمة النفطية الآسيوية 1997: بعد أن عرفت أسعار البترول أخيرا نوعا من الاستقرار خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات متراوحة بين 14 $و 21$ للبرميل، بدأت تتآكل عام 1997 بدءا من نهاية نوفمبر ليصل إلى 18 $ للبرميل الخام البرنت والذي تعتبره الدول المنتجة للنفط والشركات النفطية على أنه يمثل القاعدة أو المرجع النفطي حتى وصلت في سبتمبر 1998 إلى أدنى مستوى لها وهو 9.47 دولار للبرميل. ليقابل هذا التراجع في الأسعار الذي تسبب ولا يزال يسبب الكثير من القلق على كل من الحكومات والشركات العاملة في قطاع المنبع لهذه الصناعة، استجابة سريعة من داخل الأوبك وخارجها.

وبقيت أسعار النفط تسجل تراجعا أخاف العالم، فقد بلغ سعر البرنت _ علامة هامة لصادرات النفط الخام إلى أوربا وبعض أجزاء أخرى من العالم _ أدنى مستوياته 11.29$ للبرميل يوم الثلاثاء 17 مارس 1998، وفي نفس اليوم سجلت العقود الآجلة الخام الخفيف الحلو (المعروفة عموما عقد خام غرب تكساس) المتداولة 12.98 $ للبرميل في بورصة نيويورك التجارية، أما خام دبي _ علامة على الصادرات إلى آسيا_ تراجع دون 10 $ للبرميل الواحد للمرة الأولى منذ فترة طويلة27.

أما عن الأسباب الداعية إلى هذا التراجع المخيف للنفط فقد كانت الأزمة الآسيوية في مقدمتها والتي ظهرت في منتصف 1997 وظهرت بشكل واضح على الساحة الدولية في 1998، مع استمرار الانكماش في معظم تلك الدول وعدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز تلك المشاكل التي عانت منها وخاصة إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية، فانخفاض معدل النمو الاقتصادي لليابان وبعض الدول الاسيوية منها كوريا الجنوبية، تايلاندا، ماليزيا...الخ، التي كانت ضحية أزمة مالية حادة فانخفضت معه معدلات الطلب العالمي على النفط متسببة في انهيار الأسعار من حوالي 17 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل، من بين الأسباب الأخرى التي ساهمت في تفاقم هذه الأزمة نجد28:

1. **عودة الصين والاتحاد السوفياتي كقوة منتجة:** حيث كان الصين ينتج 1738 ألف برميل يوميا في 1977 ثم أصبح ينتج 3200 ألف برميل يوميا، أما الاتحاد السوفياتي فوصل إنتاجه

[27] إدريس أميرة، **مرجع سابق**، ص ص 155 – 157.

[28] العمري علي، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

إلى 7200 ألف برميل في اليوم سنة 1997 بعد التعاون الذي كان قائما بين الوكالة الدولية للطاقة وروسيا.

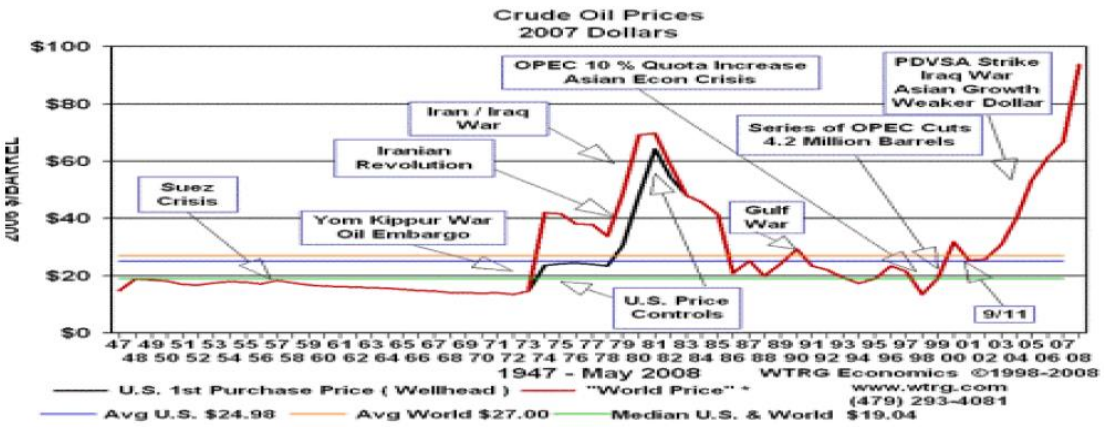
2. **زيادة إنتاج دول خارج أوبك:** ومن بينها النرويج الذي بلغ إنتاجها في 1997 ب 3280 ألف برميل يوميا، كل هذا المعروض لم يقابه طلب مماثل بسبب انخفاض استهلاك النفط من طرف دول شرق آسيا التي عانت من أزمة مالية، كذلك أزمة روسيا الداخلية خلال تلك الفترة.

3. **عدم احترام نظام الحصص في أوبك**: إذ عملت منظمة الأوبك في كل مرة على رفع الأسعار من خلال خفض الانتاج لكنها لم تستطع في ظل عودة العراق كمنتج قوي الذي تزامن مع افتتاح فنزويلا للاستثمارات الأجنبية مع تجاوز حصتها في الأوبيك خلال الفترة 1955-1998 لكنها لم تتردد في خفض الإنتاج عند انهيار الأسعار في 1998 وخفض الإنتاج لا يساعد الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة مثل الجزائر وقطر هذا ما أدى إلى انخفاض الأسعار حيث وصلت إلى 12 دولار للبرميل لسلة خامات الأوبك. وهذا ما خلق أزمة أخرى للدول المنتجة للنفط.

4. **زيادة المنتوج النفطي:** لقد أثرت الزيادة في المخزون النفطي على العرض النفطي العالمي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار فقد أبرز الأستاذ RobatMerla مدير معهد اكسفور للدراسات للطاقة دور الفائض في المخزون النفطي عن مخزون النفط العالمي والذي يشير إلى زيادة هذا المخزون في بداية 1997 وحتى أوت 1998 ب 10 مليون برميل فهذا يدل على أهمية المخزون وتأثيره على العرض العالمي زمنه زيادة الفائض النفطي.

لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع بسبب الطلب المتزايد على النفط وهذا بظهور الصين كقوة عظمى في الاقتصاد، حيث أنها كانت تستهلك بالتقريب 7% من الانتاج العالمي. وفي ما يلي توضيح لما صاحب الصدمة النفطية للفترة 1997- 1998.

الشكل (2-2): الأحداث المصاحبة للصدمة النفطية 1997-1998.



المصدر :http:// institute for energyresearch .org

رابعا: ثورة أسعار النفط 2001: لقد كان للزيادة في الامدادات التي أقرها الأوبك أثر فعال للتخفيض من حمى المضاربات الذي مهد الطريق لزيادة مساحة التفاهم بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة.

في مطلع 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001[29]، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزولا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار سلة خامات الأوبك لتصل إلى 24.3 دولار[30] للبرميل. وفي عام 2003 ارتفعت أسعار سلة الأوبك لتصل إلى 28.2 دولار للبرميل، ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب دعمت الارتفاع الحاصل في الأسعار أهمها:

1. الخوف من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في الشرق الأوسط.
2. استمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلا نتيجة الاضراب العام الذي شهدته البلاد عام 2002.
3. الاضطرابات العراقية والقبلية في نيجيريا والتي حجبت جزءا كبيرا من إمداداتها النفطية.

[29] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك للسنة 2001.

[30] تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

4. برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.

2.2 المطلب الثاني: الصدمة النفطية 2004

شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ ارتفع السعر من 28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار ثم 42 دولار في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50$ في الربع الأخير لعام 2004[31]، وخلال نفس السنة حصلت زيادة غير مسبوقة في الطلب على النفط، إذ بلغ 2.4 مليون برميل مقابل 1.5 مليون برميل خلال السنوات الماضية، وأمام هذا الوضع قررت الأوبك رفع سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل في اليوم ابتداءا من أوت 2004 متجاوزة بذلك السقف المحدد رسميا المقدر ب 1.5 مليون برميل في اليوم، مما أفقد الأوبك السيطرة على عامل التوازن في الأسواق النفطية والمحافظة على استقرار أسعار النفط.

ولعل السبب الرئيس في حدوث هذه الطفرة في الطلب هو تلبية حاجات النمو المتحقق في اقتصاديات الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة خارج حدودها ومعدلات النمو المتزايدة في كل من الدول الآسيوية والصين.

وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها[32]:

1. الإضرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004.
2. المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية "يوكوس" بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3 دولار للبرميل.
3. الإضرابات السياسية في كل من فنزويلا قبل الانتخابات الرئاسية.
4. الإضرابات السياسية في العراق، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، فعندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق في 2003 العديد من الاقتصاديون تخوفوا من أن الحرب

[31] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2005، ص ص 17- 21.
[32] **نفس المرجع السابق**، ص 03.

ستتسبب في انخفاض حاد في الإنتاج النفطي العراقي والتي ستأدي إلى صدمة سعرية، وهذا ما حدث فعلا حيث شهد السعر النفطي انهيارا منتقلا من 20 $ في 2004 إلى 62 $ في 2006[33].

5. إعصار إيفان في خليج المكسيك.
6. الأسباب المناخية والتخوف من قدوم شتاء قارص.
7. تزايد معدلات نمو الاقتصاد العالمي في أمريكا وأوربا والصين والهند ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.
8. ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة الأوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، وتخطى سعر الخام الأمريكي سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة.

وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4% ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5%مقارنة بعام 2004، ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة إلى 84.3 مليون برميل يوميا.

3.2 المطلب الثالث: الصدمة النفطية 2008

شهدت سنة 2007 استمرار ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007، كما وصلت إمدادات دول الأوبك 85 مليون برميل يوميا[34]، ووصل السعر سنة 2008 إلى 7.92 دولار للبرميل خلال الفصل ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد

[33] إدريس أميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 161.
[34] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، سنة 2008.

وبمعدلات أسرع لأسعار النفط، واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تقدر ب 35.4% مقارنة بعام 2008[35].

ولعل هذا الانخفاض السريع في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح التساؤل عن العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط الخام وتؤدي إلى تذبذبها[36]، وأهم هذه العوامل تتمثل في:

1. **المضاربة:** وذلك من خلال قيام المضاربين برفع وتخفيض الأسعار علىالنحو الذي يمكنهم من جني الأرباح الطائلة، والسريعة، لقد شجعت الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مرتفعة نسبيا في الاستثمار في السلع الأساسية أهمها النفط. كما ساهمت الابتكارات المالية التي ظهرت في الفترة الأخيرة في أسواق السلع إلى السماح للمستثمرين من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط دون الحاجة إلى الحيازة الفعلية للنفط على هيئة مخزون وهو ما برز واضحا في كثافة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة[37].
2. **الاضطرابات السياسية والأمنية في الدول المنتجة للنفط:** ذلك أن حدوث مثل هذه الاضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حالة عدم حدوث اضطرابات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض والعكس صحيح في حالة عدم حدوث اضطرابات في أي دولة من الدول المنتجة للنفط، والمعلوم أن هذه الأخيرة واستمرارها له تأثير مستقبلي[38]. فبالرغم من كون هذه الأخبار تعد مثيرة، كالأعاصير التي ضربت خليج المكسيك في سبتمبر 2005، والاضطرابات التي حدثت في نيجيريا في 2006- 2008، والصراع الدائر في العراق نتيجة الاحتلال الأمريكي، إلا أنها تداعيات مخيفة على الاقتصاديات والتي نتج عنها قصة كبيرة لانخفاض كبير في المعروض نتيجة فشل الإنتاج بشكل كبير خلال الفترة الممتدة بين 2005 و2007.

---

[35] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2009.

[36] مهداوي هند وآخرون، **الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر**، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

[37] بلقلة ابراهيم، **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000- 2009**، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 11.

[38] نور الدين هرمز وآخرون، **تغيرات أسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، سنة 2007، ص 14.

3. **الكوارث الطبيعية وخصوصا ما ينجم عن الأعاصير في خليج المكسيك:** حيث تؤدي هذه الكوارث إلى آثار سلبية على المنشئات النفطية القائمة هناك مما يؤثر على النفط الأمر الذي ينعكس في ارتفاع الأسعار والعكس صحيح في حال عدم حدوث كوارث طبيعية، ومن بين العوامل الطبيعية الزلزال الذي ضرب إقليم "زشوان" والذي أدى إلى زيادة كبيرة في استخدام مولدات الكهرباء والذي تسبب في زيادة فاتورة الأسعار.

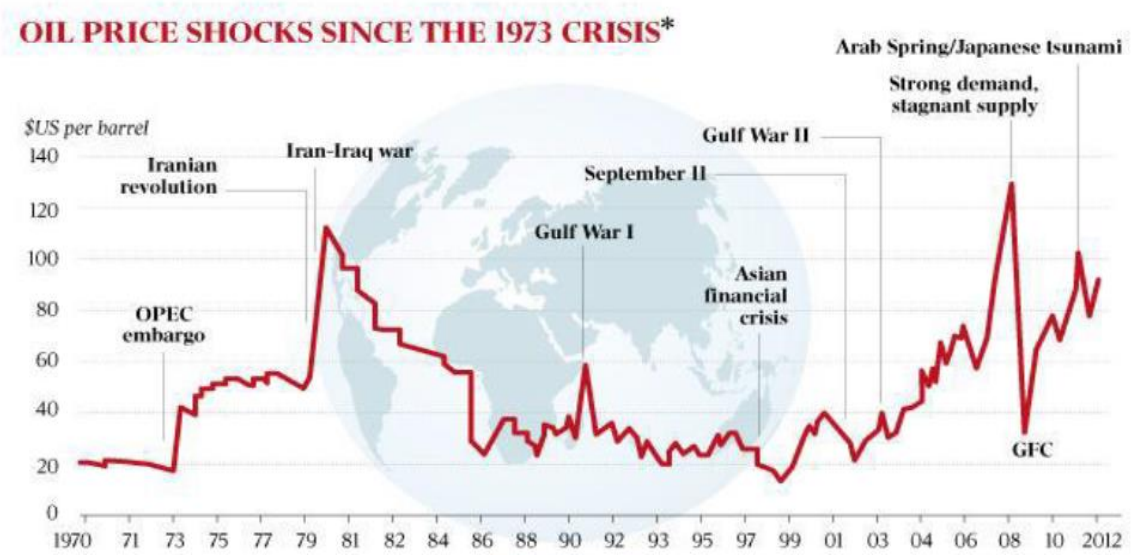
4. **الطلب على النفط:** ذلك أن التغير في الطلب تفوق التغير في العرض أو نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب يمثل العامل الأكثر أهمية في تفسير تذبذب الأسعار بالشكل الذي تشهده السوق النفطية. وينظر معظم المحللين الاقتصاديين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ففحين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ 1.1%أي ما مجموعه 4.2 برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين 1998 و2002،وترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وبشكل خاص إلى الهند والصين.

حيث تشير البيانات المتوفرة حول نمو استهلاك النفط في الصين لوحدها خلال الفترة الممتدة بين عام 2003 و2007 فقط أن استهلاك الصين من النفط قد نما ب 35% أي ما يقارب في معدله 9%، ولا يزال استهلاك الفرد من النفط في كل من الصين والهند منخفضا للغاية مقارنة مع الدول مرتفعة الدخل، بمعنى أن أي احتمال لنمو الدخل المتاح لهذه الدول سوف يؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على النفط بدرجة أكبر، مؤكدا استمرار ضغط عوامل السوق على الأسعار[39].

5. **موقع البترول ضمن مصادر الطاقة المختلفة**: إن دور النفط يتعزز يوما بعد يوم بين مصادر الطاقة المختلفة لأنه أرخص وقادر على الاستجابة لجميع أوجه الاستعمالات، إذ يشكل حوالي 95% من الطاقة المستعملة في وسائل المواصلات، إضافة إلى أنه يشكل أساسا لصناعات عديدة تتجاوز الثلاثة آلاف منتج. والشكل التالي يوضح أهم مسببات الصدمة النفطية لسنة 2008:

[39] داود سعد الله، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008- 2010**، مجلة الباحث، العدد 09، سنة 2011، ص 213.

الشكل (2_3): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2008



المصدر : inflationdata.//.comhttp://

المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014

شغلت الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط مع نهاية 2014 بال العديد من المفكرين والمحللين والاقتصاديين والسياسيين وصناع القرار وحتى عامة الناس، لما لها من انعكاسات مؤثرة على النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل القومي للدول المنتجة له بالمقام الأول، والتي ترسم خططها الإنمائية وموازناتها المالية اعتمادا على توقعاتها للعائدات من سوق النفط العالمي، وبالمثل فهي الأخرى تؤثر حتي على الدول الصناعية التي تعتمد على هذا المورد الطاقوي بالدرجة الأولى لتحقق ما رسمته من تطور وارتقاء.

فبعد مسلسل دام ثلاثة أعوام من المستويات المرتفعة والمستقرة لسعر البرميل والتي قدرت ب 105$ للبرميل خلال الفترة الممتدة ما بين جانفي2011- جوان 2014، فجأة ودون سابق إنذار بدأت الأسعار في الانخفاض منتصف 2014، وزادت حدة انحدارها منذ إعلان منظمة الأوبك الإبقاء على سقف إنتاجها عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم مما تسبب في تراجع الأسعار بأكثر من 50% في ديسمبر 2014. لتستمر سلسلة الانخفاضات إلى غاية يومنا هذا، فانتقل سعر البرانت من 112 دولار في جوان 2014 إلى نحو 40 دولار حاليا، لينخفض بما يفوق 50% مما كان عليه سابقا، كما انخفضت أسعار النفط الخام غرب تكساس الوسيط لتصل إلى ما يعادل 37$ للبرميل، وهذا الانخفاض مستمر رغم التقارير التي أفادت بانخفاض

عدد منصات الاكتشاف بالولايات المتحدة التي ارتفع إنتاجها بصورة كبيرة في السنوات الماضية، ليفقد النفط ثلث قيمته في 2015 و2016 على التوالي. وانخفضت معه أرباح الشركات الأمريكية مما اضطر إلى الاستغناء على نحو ثلث منصات الاستكشاف والإنتاج في وقت فقد نحو مئتي ألف عامل في الصناعة وظائفهم.

أما عن هذه الكارثة التي مست الاقتصاد العالمي فبوادرها بدأت تلوح في أفق جوان 2014 حين بدأ عدد من صناع النفط يتنبؤون بانهيار قريب لأسعار النفط، لما عايشه الاقتصاد النفطي من تحولات تستهل بالربيع العربي الذي مس الدول المنتجة للنفط وصولا نهضة الطاقة الأمريكية، رغم ذلك استطاع ان يحافظ على استقرار دام ثلاث سنوات، وذلك لتدخل عامل الصدفة، إذ استطاع النقص في الإمدادات النفطية لدول الأوبك خصوصا بعد تضيق الخناق على بغداد، والذي تسبب في تعطل كبير في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وتعطل الإمدادات العالمية من ليبيا وإيران ونيجيريا وغيرها والتي تجاوزت في بعض الأحيان أكثر من ثلاث ملايين برميل يوميا منذ منتصف عام 2013، أن يقابله تقريبا نموا متساويا في المعروض النفطي للولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك فإن سوق النفط وصل إلى نقطة انعطاف في الربع الثالث من عام 2014، بسبب التوازن الهش بين عدم الاستقرار الجيوسياسي وقرارات الأوبك مقارنة والإنتاج المزدهر في أمريكا الشمالية والذي كان بمثابة دفعة لتزايد المعروض في السوق، وكان الاستئناف المؤقت للصادرات الليبية من منتصف 2014 سبب رئيسي لتراجع أسعار النفط، ولكن استمرت الأسعار في الانخفاض حتى بعد تراجع الإنتاج الليبي مرة أخرى في الربع الرابع من عام 2014. وعمليات البيع تسارعت بشكل كبير في نوفمبر عندما رفضت المملكة العربية السعودية خفض الإنتاج في الاجتماع النصف سنوي للأوبك في فيينا، على الرغم من أن إنتاجها الحالي تعزز جزئيا كرد فعل على فقدان الأصلية من العرض الليبي في منتصف 2011 والتي بقيت على مستوى عالي بما يقدر 10 مليون برميل يوميا. فمع هذا التحول في السياسة، على ما يبدو فقد تخلت المملكة العربية السعودية عن دورها كموجه في سوق النفط، وتسليم السيطرة على أسعار النفط إلى السوق مع السماح للسعر الخام الهبوط بحرية.

أما عن أسباب هذه الصدمة أو بالأحرى الأسباب التي قادت السعر النفطي نحو الانهيار فيمكن توضيحها في النقاط التالية:

1. **توجهات المعروض النفطي:** في 2011 عرف الإنتاج النفطي الأمريكي تزايدا ملحوظا كنتيجة للتقدم الكبير في تكنولوجيا الحفر. في بداية الأمر لم يكن الإنتاج الإضافي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية تأثيرا على السوق النفطي، إذ استطاع النمو المتزايد في الاقتصاد الكلي أن يمتص ذلك الارتفاع في المعروض النفطي. غير أن ذلك لم يدم طويلا ففي صيف 2014 بدأت بوادر الانخفاض السعري للنفط تظهر، ليزرع في نفوس المستثمرين القلق والتخوف مما هو آت خصوصا ما أظهرته معدلات النمو من تراجع ملحوظ، والذي أقرته إدارة المعلومات لوكالة الطاقة الدولية في توقعات الطلب العالمي على النفط لسنة 2015 في خمس تقارير شهرية. ليأتي قرار منظمة الأوبك ويكون بمثابة الشعرة التي تقسم شعر البعير بقرارها الداعي إلى الحفاظ على الإنتاج والذي زاد من حدة انخفاض الأسعار. ومع ذلك، فإن نمو إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية يمثل القوة الرئيسية الدافعة لانخفاض سعر النفط.

بالإضافة إلى مصادر أخرى رفعت كفة الإمدادات النفطية، لتتخطى بذلك التوقعات التي رسمت لسنة 2014، وعلى سبيل المثال أشار التحليل الذي رسمه البنك الدولي أن صادرات العراق ثاني أكبر منتج في الأوبك بلغ أعلى مستوى له منذ عام 1980 حيث بلغ متوسط إنتاجه اليومي 2.9 مليون برميل، في حين أن إنتاج روسيا أكبر منتج للنفط خارج الأوبك هو الآخر سجل أرقاما عالية ويأتي هذا الإنتاج بمستوى قياسي بالرغم من العقوبات التي أسفر عنها تصاعد التوتر ما بعد الحرب الباردة، ليرتفع المعروض العالمي من النفط بشكل مطرد من 70 مليون برميل في 1994 حتي 80 مليون برميل في عام 2004 و 90 مليون في عام 2014، التكسير هو المسؤول عن حوالي 5 ملايين، وهو ما يفسر أن نصف الزيادة قد انخفضت حصة الأوبك وإفريقيا في الإنتاج العالمي بشكل طفيف، بالإضافة إلى إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية الذي ارتفع بشكل حاد من 9.5%في عام 2008 إلى 15.3%في عام 2014.

وفي هذا الصدد أقرت منظمة الأوبك على عدم خفض دولها الأعضاء من إنتاجهم رغبة منها في الدفاع عن السعر النفطي في أواخر 2014. غير أن هذا القرار لم يكن في صالحها ولم يحقق أي نفع عكس ما حدث في صدمة 2008-2009 حيث ساهمت التخفيضات العميقة من إنقاذ السعر النفطي من الانخفاض الشديد الذي عرفته. من ناحية أخرى، الأوبك يعتقد أن الماضي قد أظهر أنه لا يمكن السيطرة على الإنتاج بشكل فعال في الماضي وأكبر مثال ما حدث في (1976-1980) عندما تصرفت الأوبك لخفض الإنتاج وبالتالي التأثير على الأسعار، واستمرت الدول خارج الأوبك في النمو

جنبا إلى جنب مع الأسعار، وعلاوة على ذلك، فإن المنظمة نادرا ما تضع حدا أدنى للسعر بدلا من تسقيفه، وينبغي تكرار ثورة الغاز الصخري من ذوي خبرة الولايات المتحدة من أي مكان آخر، وبطبيعة الحال تعديلا على المدى المتوسط إلى انخفاض السعر على المدى الطويل في النفط تكن هناك حاجة (مقارنة بصدمة الأسعار على المدى القصير). وقد وجه البنك الدولي (2015) مزيدا من الانتباه إلى المصادر البديلة للنفط مثل الدور المتنامي من الإنتاج العالمي للوقود الحيوي40.

2. **توجهات الطلب النفطي**: تمثل معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم المحددات الداعية لانخفاض أسعار النفط، كونه يمثل العنصر الأساسي والذي يدخل في تركيب حوالي 60% من الصناعات الاقتصادية الأساسية، فالطلب عليها دليل على النمو المتسارع والعكس صحيح، والعلاقة عكسية بينهما، فالطلب المتزايد دليل على النمو، والنمو دليل على الطلب المتزايد على النفط.

أما عن النمو الاقتصادي في العالم، فلاي زال يشهد تباطؤا منذ سنة 2011، حيث اعتبر المحللون أن سنة 2015 هي الأضعف منذ ظهور أزمة 2009، وذلك على الرغم من تمديد كبرى البنوك المركزية لإجراءات "التسهيلات الكمية" وتحويل الإرادات إلى البلدان المستهلكة، مما أدى إلى انخفاض أسعار المحروقات ويبدو أن عملية إعادة توازن اقتصاد الصين أصعب مما كان يتصور، إذ كان انعكاسها على العالم أشد وأكبر، بسبب تأثيرها على الطلب العالمي فيم يخص المواد الأولية التي عرف معظمها انخفاضا في الأسعار، خلال سنة 2015.

والظاهر أن العالم يتجه نحو نمو اقتصادي ضعيف لسنوات عدة رغم السياسات النقدية المؤاتية (لا تزال تؤجل رفع الأسعار فوائدها الرئيسية، بينما خفضت الصين أسعار الفائدة خمس مرات على التوالي منذ أكتوبر 2014)، كما أنها استمرت في سياستها المتمثلة في إعادة التوازن، إذ أن نموها يشهد تباطؤا خلف آثار على أسعار المواد الأولية. وتعتبر الصين أول مستهلك في العالم للمعادن الصناعية (تستهلك حوالي 40% من المنتوج العالمي) وثاني مستهلك للبترول (10% من المنتوج العالمي)، وعليه، فإن تباطؤ وتيرة الطلب يؤثر مباشرة على الأسعار، وبلغ كل من النحاس والألمنيوم أدنى مستوى في غضون ست

[40] إدريس أميرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص68- 69.

سنوات. وعلى غرار الاقتصاد الصيني، فقد عرفت بعض البلدان الناشئة انهيارا في عملتها سواء كان ذلك عمدا عن تدخل البنوك المركزية أو تحت تأثير أسواق رؤوس الأموال41.

وتتضح تلك المعادلة التي تربط كل من اسعار النفط ومعدلات الطلب العالمي على الطاقة من خلال ما عرفه العالم على مدى التاريخ من الصدمات، فاتجاههما دائما يكون متناسب فعادة ما تنخفض أسعار النفط استجابة لانخفاض الطلب على الطاقة خلال فترات تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث انخفضت اسعار النفط بنسبة 76% في الفترة من يوليو حتى ديسمبر 2008، حيث انكمش الاقتصاد العالمي في أعقاب أزمة الائتمان لسنة 2008، وبالمثل، انخفضت اسعار النفط بنسبة 35% في الفترة من مارس حتى تشرين الأول من عام 2011، كما رأت الأسواق إمكانية حدوث ركود مزدوج في الولايات المتحدة وأوروبا.

3. **سياسات منظمة الأوبك:** كثرت المحاكات حول التحركات في سوق النفط مركزة على الدور الذي لعبته زلا تزال منظمة الأوبك لما لها من تأثير واضح جدا ومهم، فالمتتبع لسلسلة المتغيرات في أسعار النفط يتبين له أن التغيرات في السلوكية في قرارات الأوبك قد لغبت دورا هاما في الانخفاض الحاد الذي مس أسعار النفط.
4. ففي كل حلقة كانت الأوبك تتخلى مؤقتا عن سيطرتها في السوق، والسبب المباشر لذلك الفقدان المباشر للمراقبة قد يكون مختلفا هذه المرة _ فمحاولة المملكة العربية السعودية لاستعادة حصتها في السوق وفرض انضباط الإنتاج لأعضاء الأوبك (1985)، عدم القدرة على خفض بما فيه الكفاية لتعويض درجة تراكم العرض (1998)، أو في الحالة الأخيرة، القرار بعدم خفض الانتاج برغم ارتفاع الأسعار، كان محاولة منها للحفاظ على حصتها في السوق وإجبار المنتجين على تحمل المزيد من المسؤولية لتعديل السوق زلكن في جميع الحلقات الثلاث من اضطرابات السوق والانخفاض الحاد للسعر نتيجة لقوى اقتصادية أوسع نطاقا، وأكثر أساسية في العمل.
5. بالطبع يمكن اعتبار أن الأوبك تفعل القليل للتأثير على الوتيرة الكامنة وراء نمو الطلب، والتي يتم تحديدها من قبل النمو في الاقتصاد العالمي والتغيرات في كفاءة استخدام الطاقة، ولكن الهم من ذلك، لا يمكن أن تحكم العرض الكلي، إذ يمثل منتجي الأوبك حوالي 42% من إجمالي الإنتاج، تحيط بها سلسلة من

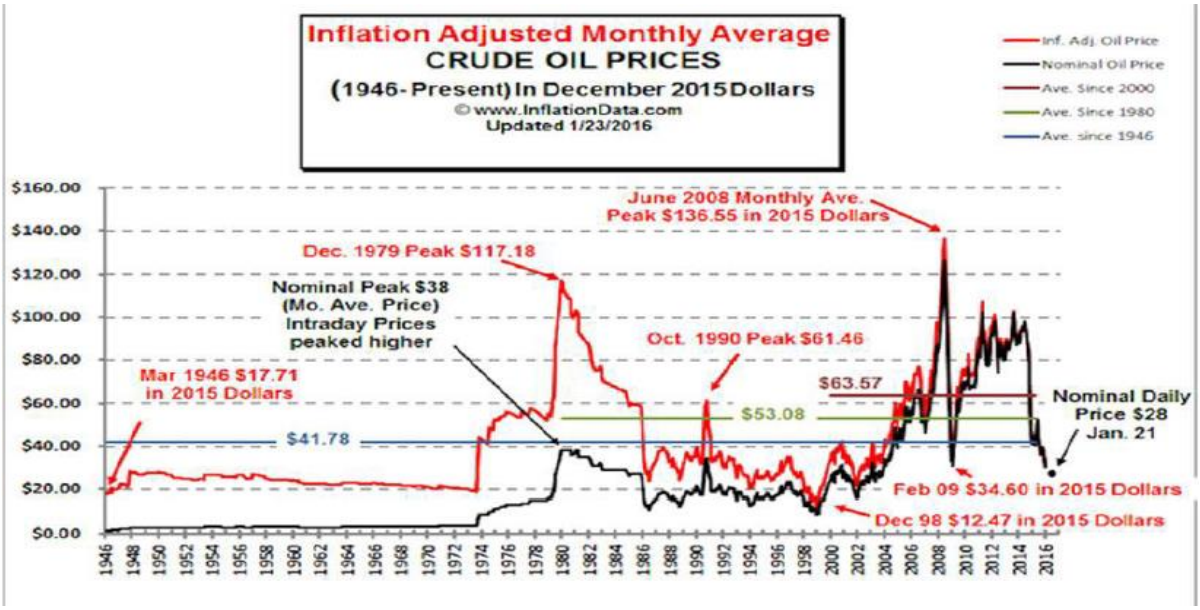
[41] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية**، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015، ص ص14- 15.

المنتجين المستقلين (خارج الأوبك)، الذين يعملون على تعظيم وظيفة العرض الفردية، في كل دورة، تم إنتاج الدول غير الأعضاء في الأوبك بناءا على مدى عدة سنوات قبل الأزمة، مدفوعا من قبل مجموعة من الطفرات التكنولوجية وارتفاع الأسعار السابقة التي تشجع الاستثمار، ففي الثمانينات، ما شجع الامدادات من خارج الأوبك القدرة على الحفر في المياه العميقة وغيرها من البيئات المعادية، بما في ذلك تطير ألاسكا وبحر الشمال، فضلا عن ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1979، وفي الآونة الأخيرة يمكن إرجاع جدورها بشكل مماثل إلى استغلال الولايات المتحدة التكنولوجيا الجديدة لاستخراج "النفط الضيق" (النفط مضمن للحجر الرملي المنخفض النفاذية والاستخراج باستخدام تقنيات مثل الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي)، نموا كبيرا في الإنتاج في كندا والمملكة المتحدة والنرويج والبرازيل والأرجنتين وأنغولا وكولومبيا.

6. **التوجهات والعوامل الجيوسياسية واعتبارات غيرها:** أسعار النفط هي دائما عرضة للانقطاعات قصيرة الأجل الناجمة عن الطقس والاضطرابات أو الصراع، على سبيل المثال، فإن الجمع بين الثورة الإيرانية والحرب بين إيران والعراق ضاعف من أسعار النفط الخام من 14$ للبرميل عام 1978 حتى 35$ في عام 1981، خمسة وثلاثين عاما في وقت لاحق، إنتاج إيران ليس سوى ثلثي تلك المحققة في الإطار، عندما غزا العراق الكويت عام 1991، سعر برميل النفط 21$ للبرميل، وبعد خمسة أشهر ، بلغت ذروتها وصلت إلى 44$ للبرميل. ارتفع متوسط السعر خلال هذا الصراع إلى ثلث 28$ قبل الحرب على العراق 2002- 2003، ثم انخفض إلى حوالي 17$ للبرميل الواحد_ وذلك بفضل تباطؤ النمو الاقتصادي في أعقاب الهجمات الإرهابية 2009- 2011. إلا أنها ارتفعت بنسبة 40% إلى 26% للبرميل خلال الحرب في أفغانستان. ومنذ ذلك الحين كانت هناك آثار كبيرة من الأزمة الليبية، مؤخرا فيم يتعلق باليمن لما لها تأثير مباشر على أسعار النفط، غير أنها خلفت أزمة كبرى، بسبب موقعها[42].

[42] إدريس أميرة، **مرجع سابق**، ص ص172- 174.

الشكل (2-4): الأحداث المتسببة في الصدمة النفطية لسنة 2014



المصدر : inflationdata.//.comhttp://

خلاصة الفصل الثاني:

يعتبر النفط المحرك الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية التي تعتمد على النفط في رسم سياستها لتحقيق أهدافها التنموية، وقد لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، غير أن الاتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح.

فالتطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها الممثلة في العرض والطلب عليه ترتكز أساسا على دراسة أطراف السوق النفطية بكافة المتعاملين في هذه السوق سواء من شركات نفطية أو دول نفطية ونتيجة للتغيرات المتتابعة التي مست أصحاب القوى وصناع القرار بين المنتجين الساعين لتعظيم العوائد ومستهلكين يسعون للحصول على النفط بأرخص الأسعار، ظهرت ميزة عدم الاستقرار في السوق النفطية. هذا ما ولد العديد من الأزمات كأزمة 1986 وصدمة 2008 بالإضافة إلى الصدمة الأخيرة 2014 التي لم يتعافى منها السوق بعد، مما حتم على الدول المنتجة للنفط والتي يقوم اقتصادها على تصديره بصورة كبيرة على تطبيق تدابير جدية للتعايش مع هذه الأوضاع في محاولة منها للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

الفصل الثالث

واقع السياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض اسعار البترول (دراسة حالة من 2000-2016)

تمهيد

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على قطاع المحروقات في مسيرة التنمية، وكان ذلك في ظل التوجهات السياسية والاقتصادية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية تمثلت في التخلي عن أسلوب التسيير المركزي للاقتصاد والتحول نحو تحرير الاقتصاد الجزائري، وكان ذلك تحت تأثير التحولات الاقتصادية التي كان يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة، والأزمات التي كانت تعاني منها بسبب تراجع أسعار البترول.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الجزائر – والتي كانت تعاني من مشكلات اقتصادية علمية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين نتيجة ارتفاع مديونيتها وتأثير قطاع المحروقات من خلال الانخفاض الحاد في سعر البترول- إلى القيام تدريجيا بإصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات، كما قامت بتطبيق برامج إصلاح اقتصادي وانتهاج سياسة مالية خاصة الهيكل الضريبي لإيجاد موارد بديلة.

ومن هنا سنقسم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

- المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر.
- المبحث الثاني: النفط كمورد اقتصادي في الجزائر.
- المبحث الثالث: انخفاض أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر.

المبحث الاول: السياسة المالة في الجزائر

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر من سنة 2000 – 2015

لقد اعتمدت السياسة المالية في بالجزائر خلال الفترة 1970 بشكل كبير على الجباية النفطية التي انتقلت من 24.7%من مجموع الإيرادات سنة 1970 إلى حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985، مع تجاوزت لنسبة 60% لسنوات 1974، 1980، 1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط حيث بلغت خلال هذه السنوات 35.93 دولار، 36.83 دولار، و46.04 دولار على التوالي.

وكانت الجزائر تتبنى الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية، ركزت فيه على على القطاع الصناعي، بغرض إحداث تنمية شاملة، معتمدة في ذلك على الجباية البترولية كأهم مصدر للتمويل آنذاك.

أما عن الفترة من 1991 إلى 1998 هي فترة انتقالية، حيث كانت للأزمة البترولية لسنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض أسعار المحروقات. فقد شرعت الجزائر منذ بداية التسعينات في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمد تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، حيث تبنى قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992.[1]

وخلال هذه الفترة تخلت الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار.

ورغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك فقد تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي حيث بلغت نسبة البطالة سنة 1998 28%، أما عن النمو الاقتصادي فقد عرفت هذه الفترة معدلات سالبة (1-%) سنة 1998، 1.2-% سنة 1991، 0.9-% سنة 1994، هذا ما دل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد خلال هذه الفترة.

أما فترة 1999 إلى غاية 2015 سميت بفترة الانتعاش الاقتصادي حيث تبنت أو انتهجت سياسة مالية تنموية من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى.

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 31.

وقد ساهمت هذه السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهريا، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار دولار سنة 2007، وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي بنسبة 6.8 % سنة 2003، وانخفضت نسبة البطالة حيث سجلت سنة 2007 نسبة 11.8%.

أولا: تطور الإيرادات العامة

شهدت الإيرادات العامة للجزائر تطورا خلال الفترة 2007-2014، فأهم جزء من هذه الإيرادات تأتي عن طريق الجباية البترولية أو النفطية الذي يعتبر أهم مورد من موارد الدولة، ويعتبر سعر النفط أكبر مؤشر في تقلباتها.[1]

شهدت سنة 2009 عودة كل من رصيد الميزانية الإجمالي ورصيد الخزينة العمومية الإجمالي إلى حالة العجز، وهذا راجع إلى الصدمة الخارجية الكبيرة الناتجة الانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول. إن الزيادة المعتبرة للمصاريف الجارية للميزانية (الأجور، التحويلات) التي ــ 2011 و2012 في ظرف تميز بارتفاع قوي لسعر البترول، قد ساهمت في استمرار العجز الميزاني ليبلغ الذروة في سنة 2012 أدى التعزيز الميزاني المباشر فيه في 2013 المترجم بانخفاض معتبر في النفقات العمومية، وتقلص هام في عجز الميزانية الإجمالي وعجز الخزينة العمومية الإجمالي.

الجدول (3-1): تطور الإيرادات العامة للفترة 2007-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإيرادات العامة	3687.8	5190.5	3672.9	4392.9	5703.4	6339.3	5940.9	5719

المصدر : التقرير السنوي لبنك الجزائر خلال السنوات .(2007/2008/2009/2010/2011/2012/2013/2014)

من الجدول (3-1) نلاحظ أن الإيرادات العامة قيمتها متذبذبة خلال الفترة 2007-2014 مسجلة في سنة 2007 ما قيمته 3687.8 مليون دينار جزائري، لترتفع بقيمة 1502.7 مليون دينار جزائري سنة 2008 وتعود للانخفاض تقريبا بنفس القيمة سنة 2009 لتصبح 3672.9 مليون دينار جزائري، أما بالنسبة

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013 : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص 86.

لسنة 2010، 2011 بلغت قيمة الإيرادات العامة ما قيمته 4392.9، 5703.4 مليون دينار على التوالي، كما سجلت قيمة الإيرادات لسنة 2014 قيمة 5719 مليون دينار أي بانخفاض 221.9 مليون دينار مقارنة بسنة 2013.

ثانيا: النفقات العامة

النفقات العامة هي الأداة الثانية للسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وفي ما يلي سنقوم بدراستها في الجزائر من خلال الآتي

1. **تطور الانفاق العام:** إن سياسة ترشيد الانفاق العام تأتي في إطار إصلاح السياسة المالية في شقها الانفاقي، ويمكن تتبع تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2007-2014 من خلال الآتي:

الجدول (3-2): تطور النفقات العامة للفترة 2007-2014

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	أسعار النفط
	النفقات	نسبتها	النفقات	نسبتها		
2007	1673900	%53.85	1434600	%46.15	3108500	74.8 دولار
2008	2227300	%53.34	1948400	%46.66	4175700	99.9 دولار
2009	2300000	%54.16	1946300	%45.84	4246300	62.2 دولار
2010	2659000	%59.53	1807900	%40.47	4466900	80.15 دولار
2011	3879200	%66.27	1974400	%33.73	5853600	112.94 دولار
2012	4782600	%67.76	2275500	%32.24	7058100	111.04 دولار
2013	4204300	%69.01	1887800	%30.99	6092100	190.55 دولار
2014	4994800	%71.56	1985400	%28.44	6980200	42.60 دولار

Source: Rapport annual de la Banque d'Algerie 2010/2014/ 2015.

من الجدول (3-2) بلغت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2014 مستوى 6980200 مليون دينار مقابل 6092100 مليون دينار و 7058100 مليون دينار في سنة 2013 وسنة 2012 على التوالي، أي

بانخفاض قدره 13.7%، بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 31.04% و 20.57 %على التوالي في سنة 2010 و2011، كما تم إدراج نفقات التسيير ونفقات التجهيز في قانون المالية لسنة 2013 بمبلغ 4204300 مليون دينار و 1887800 مليون دينار على التوالي، وتجسدت نفقات التسيير ونفقات التسيير المسجلة في الميزانية في حدود 53.85% و71.56%لكل من سنة 2007 وسنة 2014، وبالنسبة لنفقات التجهيز سجلت أعلى نسبة خلال الفترة في سنة 2008 بنسبة 46.66%.

2. تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الخام:

تعتبر نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الخام مؤشرا حقيقيا لمدى تطور الانفاق العام، وذلك من خلال كل من الشكل والجدول الآتيين:

الجدول(3-3): تطور نسبة النفقات العامة على الناتج الداخلي الخام للفترة 2007-2014

الوحدة: مليون دينارجزائري

السنة	الناتج الداخلي الخام	إجمالي النفقات	نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام
2007	94708300	3108500	%33.04
2008	11043700	4175700	%37.81
2009	996800	4246300	%425.99
2010	11991600	4466900	%37.25
2011	14636700	5853600	%39.99
2012	16256200	7058100	%43.42
2013	16679200	6092100	%36.53
2014	17236500	6980200	%40.50

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 32 لسنة 2015، رقم 26 لسنة 2014.

من الجدول (3-3) نلاحظ أن قيمة الناتج الداخلي الخام متزايدة خلال الفترة 2007-2014 مسجلة في سنة 2007 ما قيمته94708300 مليون دينار أي بنسبة زيادة 18.1% لسنة 2008، لتنخفض في سنة 2009 بنسبة 9.7%، كما تعود نحو الصعود مسجلة نسبة 20.3% و 22.1%لسنة 2010، 2011 على

التوالي، وتبلغ نسبة النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام في كل من سنة 2012، 2013، 2014 ما نسبته 43.42%، 36.53%، 40.50%على التوالي.

المطلب الثاني: السياسة المالية من خلال قانون المالية 2016:

يوصف قانون المالية 2016 بأنه قانون عادي، ولكنه جاء في ظرف اقتصادي استثنائي يتسم بالانخفاض المستمر لأسعار البترول في الأسواق الدولية.

كما يستشف من هذا القانون التوجه الواضح للحكومة الجزائرية للبحث عن موارد بديلة لمواجهة انخفاض أسعار البترول، وأهم التدابير المالية والجبائية المقترحة في قانون المالية 2016، ترشيد النفقات العامة وذلك من خلال التحكم الأفضل في نفقات التسيير وفرض نجاعة أكبر في نفقات الاستثمار العمومي، بالإضافة إلى اعتماد إصلاحات من شأنها تقوية الإنتاج الزراعي والصناعي قصد تغطية الطلب الكلي المحلي، وقصد مواجهة الانخفاض المستمر لأسعار البترول والمحافظة على التوازنات المالية للبلد، يهدف هذا القانون إلى تحقيق:

- تعميق التوجه للاستغلال الأمثل للموارد المحلية.
- تسريع ديناميكية النشاط الاقتصادي.
- تعزيز تنويع النسيج الإنتاجي للسلع والخدمات.
- الاستغلال الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية.
- ترشيد نفقات التسيير والرفع من نجاعة الاقتصاد العمومي.
- تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

أولا :المؤشرات الاقتصادية الكلية لقانون المالية لسنة 2016:

لقد تم إعداد هذا القانون على أساس المعطيات التالية:

- السعر المرجعي الجبائي لبرميل النفط الخام هو 37 دولار.
- سعر الصرف الدينار هو 98 دينار/ للدولار الواحد.
- استقرار في الصادرات (الموارد البترولية) عند مستوى 26.4 مليار دولار في حين قدرت الواردات ب 54.7 مليار دولار.

- عجز في الميزان التجاري قدره 26.4 مليار دولار.
- عجز في ميزان المدفوعات قدره 30.3 مليار دولار.
- معدل نمو اقتصادي إجمالي في حدود 4.6%.

ثانيا: بخصوص المالية العامة: ففي جانب الإيرادات فقد قدرت ب 4747.4 مليار دينار منها 1682.5 مليار دينار كجباية بترولية 2722.6 مليار دينار كجباية غير بترولية، حيث يلاحظ انخفاض إجمالي الإيرادات بنسبة 4.3% مقارنة بسنة 2015. أما في جانب النفقات العامة فقد قدرت ب 7984.18 مليار دينار، منها 44077.3 مليار دينار لنفقات التسيير، و 3.176,8مليار دينار نفقات التجهيز، أي هناك انخفاض إجمالي قدر ب 9% مقارنة بسنة 2015 وما يلاحظ هنا أيضا هو الضغط على نفقات التجهيز أكثر أي انخفاض بنسبة (16%).

كما قدرت التحويلات الاجتماعية لهذه السنة ب 1840.5 مليار دج (تمثل 9.8%من الناتج المحلي الخام) أي بزيادة قدرها 7.5% مقارنة بسنة 2015.

أما رصيد الميزانية العامة فقد بلغ – 3236,8 مليار دج (خارج صندوق ضبط الموازنة) أي ما يعادل 17% من الناتج المحلي.

ثالثا: وضعية صندوق ضبط الإيرادات:

- الرصيد المتبقي نهاية 2015 هو 3081,9 مليار دج.
- فائض القيمة المتوقع سنة 2016 هو 519,2 مليار دج.
- وبالتالي يتوقع اقتطاع بقيمة 1803,7 مليار دينار لتمويل عجز الخزينة المتوقع لسنة 2016.
- وعليه سيتقلص رصيد هذا الصندوق نهاية هذه السنة إلى 1797,4 مليار دينار.

الاستنتاجات:

- هناك توجه نحو تنويع مصادر الإيرادات قصد تعويض الجباية البترولية.
- اعتماد سياسة إنفاقية ترشيدية كمرحلة أولى قبل اعتماد السياسة الإنفاقية التقييدية في حال استمرار الوضع على حاله.
- تزايد العجز الموازي وبالتالي التآكل المستمر لموارد صندوق ضبط الإيرادات.
- على العموم هناك تراجع عن مرتكزات السياسة المالية المعتمدة منذ سنة 2001 والتي كانت تعتمد على التوسع في الإنفاق من جهة النفقات والاعتماد على الجباية البترولية من جانب الإيرادات.

إن أهم المعطيات التي بني عليها هذا القانون وبعد مضي شهرين فقط من تطبيقه لم تعد صحيحة نتيجة ظروف خارجية كتدني سعر البترول وداخليا الانهيار المستمر لسعر صرف الدينار مما يستدعي اللجوء إلى قانون مالية تكميلي من شأنه إعادة النظر في التصور المستقبلي لاقتصاد البلد.

المبحث الثاني: تنامي قطاع المحروقات بالجزائر

جيولوجيا يتواجد النفط بالجزائر منذ القدم وكان يلاحظ على سطح الأرض وتستغل "عيون النفط" منذ العهد الفينيقي ثم العهود التالية لها من الرومان والعرب والأتراك1، وطوال هذه العصور كان النفط في شكله الخام يستعمل في أغراض مختلفة.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، تولت السلطات الفرنسية إدارة شؤون البلاد والتحكم في ثرواته، ومع مرور التطور الصناعي العالمي وبروز أهمية البترول، كثفت الإدارة الفرنسية جهودها في البحث عن المصادر الطاقوية في مناطق مختلفة من الجزائر، فكان ظهور آثار النفط بها دليلا على أن الطبيعة الجيولوجية للأرض الجزائرية واعدة بالثروة النفطية ومحفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه المادة الثمينة. وترجع الاستكشافات الأولى عن البترول في الجزائر إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر مع الأبحاث الأولى في سنة 1877 بمنطقة عين الزفت قرب غليزان بغرب الجزائر2 . وتلتها استكشافات أخرى استمرت حتى نهاية القرن في عدة مناطق بشمال وجنوب الجزائر.[3]

[1] Rabah MAHIOUT, "Le Pétrole algérien", ENAP, Alger, 1974, p.112.
[2] Ibid. p 115.
[3] Ibid. p 116

المطلب الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات

اولا: اكتشاف النفط في الجزائر

من حيث الاكتشاف والتنقيب التجاريين وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر فقد كانا مع بداية القرن العشرين حيث تم حفر بعض الآبار القليلة العمق في شمال البلاد بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل بئر تليوانت جنوب غرب غليزان (المكتشف سنة 1915)، وواد قطرين جنوب سور الغزلان. هذه الاكتشافات الأولية كانت عرضية ولا تدخل ضمن مخطط البحث والتنقيب ومنذ ذلك الحين، ازدادت عمليات الاستكشاف لا سيما في الهقار والصحراء مع أبحاث كونراد كيليان (بين 1922 و1928) وبعدها من نيكولا مانشيكوف (1930 و1935). وعلى ضوء المؤشرات النفطية الواعدة فقد تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب في الجزائر (S.N.REPAL) سنة 1946.

وفي بداية الخمسينات ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة البترولية في الجزائر. ففي أكتوبر 1953 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء (CREPS)، وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر بترولية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل "إيلاج" الواقع بغين أميناس على الحدود الجزائرية الليبية، وفي نفس السنة تم اكتشاف حقل حاسي الرمل (مكثفات الغاز الطبيعي) إلى جانب أكبر الحقول البترولية في الجزائر زهو حقل "حاسي مسعود"، وذلك في جوان 1956 وهي السنة التي يؤرخ بها لبداية عهد البترول في الجزائر. وقد تم أول شحن على متن ناقلة البترول "ريقل" في 30 نوفمبر 1959 بميناء بجاية، على امتداد 670 كلم [1] .

وكانت الصحراء الجزائرية آنذاك محل أطماع ورهانات كبيرة لدى المستعمر الفارنسي حيث كان يسعى بكل الوسائل لفصلها عن باقي التراب الجزائري [2] في سياق مفاوضات إيفيان الممهدة لاستقلال البلاد، وذلك بالنظر لثروتها النفطية من جهة والسعي في تخصيص فضائها للتجارب النووية من جهة ثانية1.

---

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962 – 2010): خمسون سنة من التاريخ والإنجازات الكبرى " الجزائر، 2010، ص 32.

[2] كتب شارل ديغول في مذكراته "ذكريات الأمل" « **Mémoires d'espoir** ».

« Pour garder la mise à disposition des gisements de pétrole que nous avons mis en œuvre et celles de nos bases d'expérimentation de nos bombes et de nos fusées, nous sommes en mesure quoiqu'il arrive, de rester au Sahara quitte à instituer l'autonomie de ce vide immense ». Charles de Gaulle, **Mémoires d'espoir**, Le renouveau 1958-1962, Plon, 1970. p.86 -89.

وتمثل منطقة الصحراء ذات المساحة المترامية الأطراف، أكثر من 80% من مساحة الجزائر المقدرة ب 2.381.741 كلم^2. وتوالت بها الاكتشافات، إذ تم اكتشاف حقل أوهانت بالجنوب الشرقي للجزائر في 1960، حقل قاسي طويل على بعد 150 كلم جنوب حاسي مسعود، حقل تين فوي تابنكورت على بعد 300 كلم شمال عين أميناس، السطح في حوض إليزي وكلها في 1961 وحقل رورد النوس، على بعد 350 كلم جنوب شرق ورقلة في 1962.

وقد تطور إنتاج وتصدير البترول منذ انطلاقة أول شحنة، حيث قفز من 0.4 مليون طن سنة 1958 إلى 20.7 مليون طن غداة الاستقلال في 1962 و 48.2 مليون طن سنة 1970 ثم 54.33 مليون طن سنة 1978 ليصل إلى 220 مليون طن سنة 2010. أما الغاز الطبيعي الذي دخل مرحلة الانتاج الصناعي في سنة 1960 بكميات متواضعة في السنوات الأولى مقارنة بمستوى الاحتياطات الغازية الهائلة، فقد انتقل انتاجه من 1.32 مليار متر مكعب في 1964 إلى 1.75 مليار متر مكعب في 1965 ثم 2.11 مليار متر مكعب في 1966، ليتجاوز 2.6 مليار متر مكعب في 1967، وقدر انتاجه حديثا (في سنة 2010) ب 145.8 مليار متر مكعب2.

ثانيا: نشأة الشركة الوطنية " سوناطراك"

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها في الاقتصاد الوطني، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/3 3، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة البترولية4، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966، عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والانتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية.

---

[1] Jérome Theuillon, Histoire 3e **-la France depuis 1945** - HGEC GRIGNY.2007 . p.118

[2] SONATRACH, Rapport annuel 2010, p.18.

[3] أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات –سوناطراك– بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

[4] على إثر إتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاري "**ORGANISME SAHARIEN**" كانت مهمته الأساسية هي تسيير ورقابة الصناعة النفطية الجزائرية واقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 1965/07/29 كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول.

والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24 فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والانتاج لاحقا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك: منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول في سنة 1966 ثم شراء حقوق بريتش بتروليوم (B.P) في جانفي 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بعملية شراكة بنسبة 49/51 % وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سوناطراك وشركة "غيت" الأمريكية. ومع نهاية 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من النقل و65% من البحث والتكرير وكامل الرقابة على التوزيع.

وقد عرفت شركة سوناطراك في مرحلة ما بعد التأميم، تعديلات هامة على مستوى قدراتها وهيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة وحولها إلى شركات مساهمة، ويعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية والبترولية وذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة فب العالم. وعرفت سوناطراك أيضا تطورات عدة على إثر التغيرات الاقتصادية التي حدثت في البلاد وبالنظر إلى الأحداث الدولية التي شهدتها سوق النفط خلال العشريات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، فقد لعبت شركة سوناطراك دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر وموريتانيا) وبأروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وبريطانيا) وأمريكا اللاتينية (البيرو) والولايات المتحدة1.

وكانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا، حيث اختيرت سوناطراك بصفتها أول شوكة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية " PVDSA" بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي " Rosneft " الروسية و "CNOOC" الصينية و " Petronas" الماليزية.

[1] نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (**BAOSEM**) فرع لمجمع سوناطراك –دلي ابراهيم، الجزائر، عدد 745، صادر في 2011/03/13، ص 07.

ثالثا: الانضمام إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC

مع نهاية الخمسينات وفي ظل احتدام المنافسة الدولية على النفط، أقدم رئيس شركة النفط الإيطالي "بتروفاني" على منح نسبة 75% من عائدات النفط للدول المنتجة بدلا من النسبة المحددة ب 50% من طرف الشركات النفطية المحتكرة، مما أدى بما يعرف "بالأخوات السبع النفطية" على اتخاذ إجراءات معاكسة عام 1960، إذ أقدمت ومن جانب واحد، على تقليص عائدات الدول المنتجة مما دفعت هذه العملية الدول المضيفة للجوء إلى فكرة التضامن فيما بينها لإيصال صوتها والدفاع عن حقها، فأنشأت لجنة مشتركة بين العراق والسعودية والكويت في 1960/7/9 ، وتمخضت عنها فطرة إنشاء منظمة للدول المصدرة للنفط نتيجة شعورها بالغبن، وكوسيلة لتوحيد مواقفها ومطالبها العادلة ومطالبها العادلة اتجاه شركات النفط، بدأ الاتفاق بين خمس دول تنتج ما يقرب من 80% من نفط العالم، واجتمع بالعاصمة العراقية ببغداد ممثلو إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، وأعلنوا في 14 سبتمبر 1961، في رفع سعر البرميل بحوالي 35 سنتا، كما تقررت زيادة سنوية بمقدار 5 سنتات للبرميل الواحد، و 2.5%[1]، لمواجهة التضخم النقدي العالمي وانخفاض قيمة الدولار، ولم تكن اجتماعات المنظمة ولا أعمالها تلقي أي اهتمام، ولم تكن لقراراتها أية فاعلية في بداية الأمر، إلى أن اندلعت الأزمة النفطية عام 1973[2].

إن الشرارة الأولى الحقيقة التي غيرت مجريات الأمور، هي ثورة ليبيا في عام 1969 عندما قرر العقيد القذافي، وضع حد لسيطرة شركات النفط في عهد الملك إدريس السنوسي، ولأول مرة استطاع قطر عربي، رفع سعر النفط ب 50 سنتا، وأعلن شاه إيران في 14 أفريل 1970، أن الشركات النفطية تأخذ برميل النفط بدولار، وتبيعه في نيويورك ب 14 دولار. واجتمعت منظمة أوبيك في 1971 في طهران، ورفعت الأسعار بنسبة 35%. واتخذت المنظمة أهم قرار لها في أكتوبر 1973، معلنة عدم التزامها بالتفاوض مع الشركات المنتجة للنفط ولكنها مستعدة للتباحث في الأمور النفطية مع حكومات الدول الغربية المستهلكة للنفط، وبناءاً على ذلك اجتمعت المنظمة في الكويت في أكتوبر 1973، وقررت رفع أسعار النفط ب 70%.

وعقب أحداث أكتوبر 1973 (الحرب العربية – الإسرائيلية) وارتفاع مستوى الأسعار النفطية، شجع ذلك عمليات التنقيب والانتاج في مناطق عالية التكلفة، مثل بحر الشمال وكندا والمكسيك وألاسكا، في حين

[1]Jean-Pierre Olsem." L'énergie dans le monde. Stratégies face à la crise", Hatier, Paris, 1984, p.52.
[2] Ibid, p.203

كانت المملكة العربية السعودية آنذاك، تعمل على حفظ توازن الإمدادات النفطية، وفي عام 1985 تخلت أوبك عن القيام بدور حفظ التوازن، في محاولة لاستيراد جزء من السوق1.

تركيبة المنظمة واهدافها:

جمعت منظمة "أوبك" عند تأسيسها بين أعضائها دولا منتجة في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية، وهذه الدول هي العراق والكويت وغيران والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. وانضمت قطر للمنظمة عام 1961، وإندونيسيا في عام 1963 (انسحبت في عام 1995) وليبيا عام 1963، والإمارات والجزائر في عام 1967، ونيجيريا في عام 1971، والإكوادور والغابون في عام 1973 (انسحبا في عام 1995)، وأنغولا في عام 2007.

وتضم المنظمة حاليا أثنى عشرة دولة وتتخذ "فيينا" عاصمة النمسا مقرا لها. وتم تسجيل واعتماد منظمة أوبك رسميا لدى هيئة الأمم المتحدة في نوفمبر 1962، كمنظمة ذات مركز دولي بين الحكومات. وفي يوليو 1965 قرر المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للأمم المتحدة، أن يقيم علاقات رسمية مع منظمة أوبك، وطلب من سكرتير الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى لضمان حضور ممثلي المنظمة اجتماعات الأجهزة المتخصصة في الأمم المتحدة عند تداول الأمور ذات المصلحة المشتركة.

إن الأهداف الأولى لهذه المنظمة كانت:

- الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي خارج حدودها في مستوى مرتفع؛
- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها؛
- تأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة؛
- فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة2.

[1] برايت أوكوغو، "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة " قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص ص 9 – 12.

[2] عبد القادر سيدأحمد، "**الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 75.

ورغم التباين في الأوضاع السياسية والاجتماعية لأقطار الأوبك، فقد كان هنالك، قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة للنفط. وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين:

- مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر ان يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الانتاج.
- يبقى كل قطر، مع ذلك، حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، ويتبنى السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

وباحترام هذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها، وكان لها –ولا يزال– حضور وتأثير دوليان واضحان.

رابعا: قرار تأميم المحروقات وتمكين سوناطراك من احتكار القطاع

1. تعريف التأميم:

يعرف التأميم على أنه تحويل الملكيات الخاصة (المؤسسات الاقتصادية والمستغلات الفلاحية) إلى ملكية المجموعة أو الدولة. وهو نقل الملكية من الأفراد أو الشركات الخاصة إلى ملكية عامة، وتتم في الغالب على دفع تعويض عادل لأصحابها. وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبخاصة منذ الحرب العالمية الثانية، حيث ظهرت كمطلب وطني وتحرري في البلدان المستعمرة مثل تأميم قناة السويس في مصر سنة 1956 وتأميم المحروقات بالجزائر في سنة 1971.

والتأميم ليس له دائما دوافع أيدولوجية، فكثير من الدول الرأسمالية لجأت إلى تحويل مؤسسات أو صناعات معينة واسعة الاستعمال أو ذات طابع استراتيجي ضمن القطاع العام، مثل المناجم أو السكة الحديدة وشركات الكهرباء والغاز وشركات الطيران والنقل البحري وغيرها، والتي تعتبرها من رموز السيادة.

2. قرار تأميم المحروقات:

مكن القرار التاريخي لتأميم المحروقات الذي أعلن عنه بحاسي مسعود رئيس الدولة السابق هواري بومدين يوم 24 فيفري 1971 بالإضافة إلى تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية من جعل شركة سوناطراك

الفاعل الأساسي في القطاع1، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ويأتي هذا القرار لاستكمال مسار طويل من المفاوضات تم الشروع فيها سنة 1967 من اجل استرجاع الثروات الوطنية حيث تم في البداية تأميم الشركات البترولية غير الفرنسية: "British Pétroleum" في بداية سنة 1967، "Mobil Oil " و "Esso" في 24 أوت 1967 و"Shell" في 20 ماي 1968. وتبعها أمر وقع في 11 أفريل 1971 بإصدار القانون الأساسي حول المحروقات الذي يحدد الإطار الجديد لنشاط الشركات الأجنبية في مجال البحث عن المحروقات واستغلالها. ومكن هذا القرار الجزائر من أخذ 51% من فوائد الشركات الفرنسية صاحبة الامتياز التي تعمل في الجنوب مثل "CFPA" و "Petropar" و "SNPA" و " Coparex" وغيرها، على أن تقدم لها تعويضات نقدا باستثناء شركة "جيتي" فقد يدفع لها التعويض بالنفط الخام2.

وقد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، يتمثل في عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان:

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار (contrat de service à risques) تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الوصول على نتيجة إيجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية. وصنف ثان يعرف بعقود المساعدة التقنية (contrat d'assistance technique)، لا تتحكم فيه الشركات الأجنبية ولا تتحمل المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا3. لكن بعد تجربة دامت قرابة 15 سنة من تطبيقه تأكدت عدم تنافسية قانون 1971 وكذا محدوديته في منح الشركات الأجنبية الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها مقارنة بما تتعامل به

[1] يسرى محمد أبو العلا، "**مبادئ الاقتصاد البترول وتطبيقها على التشريع الجزائري**"، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص 274.

[2] عبد العزيز وطبان "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 – 1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص 151.

[3] Amor KHELIF, ''Environnement institutionnel et création d'entreprises dans le secteur algérien des hydrocarbures'', communication présentée au Colloque international « Création d'entreprises et territoires» (Tamanrasset 2 et 3/12/2006), p.5.

بلدان نفطية أخرى من حيث أفضلية شروط الانتاج، الأمر الذي دفع المشروع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع1.

ويعتبر قانون المحروقات 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والأمر رقم 21/91 المعدل له من أهم القوانين المنظمة للقطاع خصوصا مع تزامنه والأزمة الاقتصادية آنذاك، كما أن القانون رقم 05-07 المتعلق بالمحروقات 2005 كان له دور في تحرير قطاع المحروقات وإعادة هيكلة القطاع من الناحية القانونية والمؤسساتية، لكن سرعان ما تم تعديله سنة 2006 بموجب الأمر رقم 06-10 وتم التراجع عن الكثير من البنود. وجاء بعد ذلك تعديل سنة 2013 بإجراءات جديدة لتحفيز المستثمرين في هذا المجال خاصة بعد فترة الجمود التي كانت بعد سنة 2006.

المطلب الثاني: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

اولا: مكانة قطاع المحروقات

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة 40% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية، ويساهم ب 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية2.

فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات وعى ارتفاع أسعارها دوليا. وبسبب الوزن المحدود والكميات المصدرة من البترول خاصة، مقارنة مع المنتجين الكبار مثل بلدان الشرق الأوسط، تسعى الجزائر إلى رفع القدرات الانتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطورا فعليا في السنوات الأخيرة، مما جعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي.

[1] Amor KHELIF, ''Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures'' (Alger: CREAD, 2005), p.109.
[2] Hilel Hamadache, " Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité " Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010. p.34.

ثانيا: سيطرة المحروقات على حجم الصادرات:

من بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، تعزيز الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية. وعلى هذا الأساس، ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط ومستوى احتياط الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط وخصوصا في الجزائر1. مثلما يبينه الشكل و الجدول المواليين.

إن الاحتياطات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 1.50 مليار دولار سنة 1993 ثم 4.40 مليار دولار سنة 1999 إثر الصدمة البترولية لسنة 1998- 1999 التي أدت إلى تخفيض مستوى الاحتياطات، بدأت ترتفع تدريجيا منذ سنة 2000 وتدعم مع ارتفاع أسعار البترول لتصل أرقاما غير مسبوقة تجاوزت 110 مليار دولار في 2007 وبأكثر من 162 مليار دولار عام 2010.

[1] بن علي بلعزوز، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 219.

الجدول رقم 4.3: نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية في الجزائر (2000–2010) (مليون دولار).

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبة (%) صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية
2000	22301	21419	882	96.04
2001	19132	18484	648	96.61
2002	18827	18091	736	96.10
2003	24612	23939	673	97.26
2004	32083	31302	781	97.56
2005	46001	45094	907	98.03
2006	54613	53429	1184	97.83
2007	59518	58206	1312	97.79
2008	78230	76340	1890	97.58
2009	43216	41775	1441	97.35
2010	57150	55700	1450	97.16

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (C.N.I.S)- حصيلة السنوات 2000-2010

يمكن من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات وعلى حجم الصادرات الجزائرية للخارج، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97% من إجمالي الصادرات منذ عام 2000، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 03% فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات والتي لاتزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن 1890 مليون دولار في سنة 2008.

وأما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية ، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ب 0.45 بالمائة وب 0.17 بالمائة في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العالمية للتجارة لعام 2007 [1]، وهو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

[1] World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.

ثالثا: العائدات النفطية والتنمية الاقتصادية

1. تطور العائدات النفطية في الجزائر:

لقد شهدت أسعار البترول تطورا كبيرا، بدأتن بعد الصدمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق البترولية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق وأن تبسط سيادتها على الانتاج وتقرر سياسة الأسعار المعلنة. ثم جاءت الصدمة الثانية سنة 1979 التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج الأولى، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها. ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار البترول ابتداء من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق، أعادت من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت نت تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عقد التسعينات.

هذه الموارد المالية المتراكمة تتم من خلال تحويل مادتي البترول الخام والغاز الطبيعي المستخرجة من الآبار إلى الأرصدة النقدية في البنوك، وليس عن طريق الإدخال الوطني والتراكم لدى المؤسسات المنتجة والأفراد عبر النظام المصرفي، حيث أن نمو الموارد المالية يعتبر انعكاسا لنمو أسعار النفط وتزايد حجم كميات التصدير وتختلف من سنة لأخرى.

إن الأرقام الواردة في الجدول السابق تبين العائدات من مجمل الصادرات والسيطرة المطلقة بقطاع المحروقات على التجارة الخارجية الجزائرية في الصادرات الكلية التي تعادل كل عام نسبة 97%. ويمكن أيضا ملاحظة التطور الكبير للعائدات النفطية خلال السنوات العشرة الماضية والتي لم تكن تتعدى 19 مليار دولار عام 2000 و 2001 تضاعفت إلى مرتين ونصف في سنة 210 لتفوق 55 مليار دولار، وهو تطور لم يحققه أي نشاط اقتصادي آخر.

فالعائدات الجزائرية مثلا من مجمل الصادرات بالأسعار الجارية منذ سنة 1975 إلى سنة 1999 أي خلال ربع قرن بلغت ما يقارب 274 مليار دولار أمريكي[1]، ومن سنة 2000 إلى سنة 2010 (عشر سنوات). بلغت مستويات قياسية فاقت 448 مليار دولار (عائدات النفط لسنة 2008 وحدها بلغت 76.34 مليار دولار). وقد صاحب تطور المداخيل تطورا في الجباية البترولية بشكل آلي.

[1] أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2005، ص 14.

2. تطور الجباية البترولية:

إن تطور الجباية البترولية تخللته أيضا فترات تراجعت فيها الضرائب النفطية في الموازنة العامة. فالضرائب النفطية التي كانت أقل من 20% خلال فترة السبعينيات، ارتفعت بأحجام كبرى في بداية الأزمة النفطية ثم عاودت الصعود من جديد مع التحسن الطفيف في اسعار النفط في بداية التسعينات إلى 49% سنة 1990[1] ، لتصل إلى أعلى مستوياتها في سنة 2005 و 2008.

إن الجباية العادية خارج المحروقات لا يمكنها حاليا أن تغطي نفقات الدولة على التحويلات الاجتماعية والكتلة الوطنية للأجور، والدعم الموجه للسكن والماء والمواد الطاقوية وغيرها، ويتم تغطية النقص في الجباية العادية من الجباية البترولية، خاصة إذا نظرنا إلى المبالغ الضخمة التي خصصتها الحكومة الجزائرية بقيمة 286 مليار دولار للبرنامج الخماسي 2010-2014 من أجل تطوير القطاعات غير النفطية، وطبعا هذا الرقم المهول لم يكن ليوضع في هذه الخطة لو لم تستفد الجزائر من ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الماضية.

إن أهم ما يميز السياسة المالية للدولة وميزانيتها العامة هو اعتماد إيراداتها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع المحروقات، وكما نعلم فإن أسعار المحروقات تحدد خارجيا ضمن أسواق عالمية كبرى كسوق لندن وسوق نيويورك وبالتالي فإن استقرار وتوازن الميزانية العامة للدولة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار هذه المادة، ويمكننا القول أن ميزانية الدولة في الجزائر حساسة للصدمات الخارجية التي تأتي من تقلب أسعار هذه المادة سواء كانت هذه الصدمات سلبية "بانخفاض أسعار المحروقات" أو إيجابية " بارتفاع أسعارها".

3. صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد إلى الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها ، سمي هذا الصندوق في الجزائر ب "صندوق ضبط الموارد"[2].

[1] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2] القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق ل 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد 37 الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

أ. ماهية الصندوق:

لقد جاء إنشاء الصندوق الوطني في جوان سنة 2000، وهي فترة ميزها الارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي تأثرت تأثيرا كبيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. وقد ساهم الارتفاع الذي شاهد الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية وهو النفط في الانتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998و1999 بـ 101.3 مليار دج و 11.2 مليار دج على التوالي الى فائض سنة 2000 وصل الى 400 مليار دج.

وبذلك اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء اعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، وحدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، وأمام فارق وصل الى 9.5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي والسعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال انشاء صندوق يتولى تلك المهام.

واتمام لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة 1424 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003 التي نصت على أن تعدل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000 بحيث يضاف الى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية.

ب- أهمية الصندوق:

يستمد صندوق ضبط الإيرادات أهميته انطلاقا من تحوله وفي فترة وجيزة الى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط الآتية:

- ساهمت الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز الى الفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط أو تثبيت، كما يمكن أن يستخدم في ادخاره جزء من الإيرادات النفط للأجيال المقبلة، وهنا يسمى "صندوق ادخار".

يمكن القول أن صندوق ضبط الموارد الذي يمثل أداة مالية هامة للاقتصاد الجزائري تتزايد أهميته خاصة في السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أن انشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة والمتشابكة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات الذي بدأ تأثيره واضحا من خلال عوائده، ووصف الاقتصاد الوطني بأنه عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في سوق البترول العالمي.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر

أ. المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر:

- محاولة الولايات المتحدة الأمريكية السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط (10)، وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.
- إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتا على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأثيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على إدارة الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، بما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.
- إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة، وعند وجود ذا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.
- إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة.
- أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، ويضاف إلى ذلك تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

ب. التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر:

تواجه الجزائر في انتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الآتي:

التحدي الأول: مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

التحدي الثاني: لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل ثمنا من مصادر الطاقة الأخرى المثيلة والبديلة من حيث القيمة الحرارية.

فبفضل عقود الشراكة المبرمة مؤخرا مع شركة PB تستطيع الجزائر أن تعود الى السوق البريطانية وتدعم مكانتها في الحوض الاطلنطي، كما أنه ومن خلال مشاركتها في المنبع الغازي camisea بالبيرو، تستطيع أن تحقق عملية التصدير GNL نحو الشواطئ الغربية للولايات المتحدة1.

وان نسبة كبيرة من الغاز الجزائري تتوجه نحو الاتحاد الأوروبي وهو يجد منافسة من الجانب الروسي، فخلال سنة 2004 تنتج الجزائر 82 مليار متر مكعب والاحتياطي المؤكد 4.55 بتريليونات الأمتار المكعبة2.

وتريد الجزائر أن تصبح مركزا لنقل الغاز وهي تخطط لبناء خط انابيب تحت البحر المتوسط يمتد الى اسبانيا وفرنسا وخط اخر من نيجيريا لنقل الغاز الذي يراد اشغاله وسيحقق هذا المشروع عددا من اهداف الصناعة الجزائرية: سيزيد من فعالية المخطط لجعل الجزائر محورا للغاز، وسيوفر الطاقة لا للنيجيريين فقط بل للنيجر ومالي والبلدان الافريقية، وتوسيع سوناطراك أيضا للشركات التابعة لها في الخارج لاستخراج الغاز في اسبانيا والبيرو والمحافظة على حصتها في الولايات المتحدة والتمكن من ولوج السوق الصينية.

التحدي الثالث: ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوروبي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول- فحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، إن الداعين الى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة حرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، انما هو كلفة خارجية يتحملها المنتجين والمستهلكين نتيجة لحرق الوقود

[1] كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال اقريقيا، العدد 2، ماي 2005، ص168.

[2] فليري مارسيل، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم،2007، بيروت، ص 242.

الكربوني وقد تم تجاهل هذه التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن اثارها أن فرض ضريبة على سلعة ما يؤدي الى ارتفاع ثمنها وهذا الارتفاع في الثمن يؤدي الى انكماش الكمية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي ان ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين الى تخفيض طلبهم من هذه السلعة او إيجاد بدائل لها، أو اتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة وكذلك الحال بالنسبة للبترول.

التحدي الرابع: لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته احدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكوين اتحادات استراتيجية مع شركات أجنبية أخرى بهدف الحصول على انتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها من الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.

المبحث الثالث: انخفاض أسعار النفط وأثرها على السياسة المالية في الجزائر

تعتمد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات في مسيرتها التنموية منذ الاستقلال،فحدوث أي خلل أو أزمة في سوق المحروقات على المستوى العالمي، سيؤثر حتما على الاقتصاد الوطني،إذ تعد العائدات المالية التي تجنيها الدولة من خلال تصدير النفط هي الركيزة الأساسية لدعم برامجها الاقتصادية و التنموية.لذلك لابد من اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستقبلية من خلال تنويع مصادر الدخل و تعزيز دور القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الأمثل للثروات،و إعادة النظر في برامج الدعم و ترشيد الإنفاق العام .

المطلب الأول : النفط في الجزائر و دوره في تمويل الميزانية العامة للدولة

تعتمد الميزانية العامة للدولة على الجباية البترولية كمصدر تمويل أساسي، و تعرف الجباية البترولية على أنها تلك الضرائب البترولية التي تدفع على أساس مقابل الترخيص من قبل الدول لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة و تضم عدة أصناف من الضرائب وفق مراحل مختلفة. إذ هناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستكشاف، كضريبة حق الدخول، ضريبة حق الإيجار. و هناك ضرائب تفرض في مرحلة الاستغلال، كضريبة حق الدخول في الإنتاج، ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال، الإتاوة، الضريبة على الدخل.

وتختلف نسبها و مكوناتها من دولة لأخرى، خاصة بين الدول المستوردة للنفط و ا لدول المنتجة له .فهذه الأخيرة تسعى إلى فرض ضرائب متعددة لزيادة المداخيل.و تعد الجباية البترولية وسيلة لتدخل الدولة في النشاط النفطي، باعتبار أن الدولة تعمل على اقتطاع ضرائب ورسوم مختلفة على المؤسسات والشركات التي تعمل على مستويات مختلفة ضمن هذا المجال.

يلعب سعر البترول دور هام في التأثير على اقتصاديات الدول المصدرة و المستوردة ، كما أن سعر البترول يتأثر بالعديد من العوامل سواء من جانب الطلب كمعدل النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي و العوامل الجيوسياسية و عدد السكان بالإضافة إلى المناخ، الاحتياطات، عمليات الب حث و التنقيب..الخ.

و عن سعر النفط الجزائري في السوق العالمي فقد شهد تذبذبا خلال سنة2014 و بدأ هذا الانخفاض مع منتصف السنة و استمر هذا الانخفاض خلال سنة 2015 مثلما بينه الجدول التالي:

جدول رقم 5.3 تطور سعر النفط الجزائري مزيج الصحراء للفترة 2012–2016 (دولار / البرميل)

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	اكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المعدل
2012	111.4	120.4	126.1	120.8	110.3	94.7	99.6	112.2	112.1	111.4	109.4	109.9	111.5
2013	114.2	117	108.9	103	102.8	102.1	107.6	111.9	113	111	109.3	112.7	109.5
2014	114.2	110.5	109	108.1	110.4	112.7	106.7	100.9	97.1	87.6	79.6	62.9	99.6
2015	47.9	58.2	56.9	59.8	64.1	61.7	56.3	47.2	48.4	49.5	45.3	38.6	52.8
2016	31.3	33.3	39.4										

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير الإحصائي السنوي 2013-2014-2015
النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول العدد 05 ماي 2016

من خلال الجدول نلاحظ انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 2012-2013 و إلى غاية منتصف 2014. أين وصل إلى حدود 112 دولار للبرميل في جوان 2014 ،لكن بعد ذلك شهدت سوق المحروقات في العالم تدهورا كبيرا يرجعه بعض المحللين إلى العوامل التالية:

- التقدم الملاحظ في إنتاج النفط الصخري بأمريكا الشمالية الذي ارتفع بحوالي 4.4 مليون برميل يوميا خلال الفترة (2008-2014) وكذا بعض العوامل الجيوسياسية التي أثرت بشكل كبير على سوق النفط العالمي.
- تراجع معدل النمو السنوي في اقتصاديات بعض الدول، و خاصة الدول الأوروبية و الصين و هو ما أدى إلى انخفاض في الطلب.
- اتساع الفجوة بين الطلب و العرض، و خاصة أمام إصرار بعض الدول المصدرة على إنتاج نفس الكمية للحفاظ على حصتها في السوق.
- الارتفاع التدريجي في مؤشر سعر صرف الدولار مقابل الأوروو العملات الأخرى .

كما أن الانخفاض المسجل في أسعار النفط أثر بشكل كبير على حجم الاستثمارات للشركات النفطية، وكذا على الدول المصدرة من خلال الانعكاس المسجل على ميزانياتها و على مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، في حين كان المستفيد الأكبر هو الدول المستوردة .

لقد أثرت هذه العوامل على سعر النفط الجزائري بشكل واضح،و من خلال الجدول السابق،نجد أن متوسط سعر النفط الجزائر وصل في نهاية سنة 2014 إلى 62.9 دولار للبرميل، ومع هذا التراجع في قطاع المحروقات، فقد سجلت الجزائر سنة 2014 انتعاشا في النشاط الإقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8 % مقارنة بسنة 2013 أين وصلت إلى 2.8%، كما قدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2013 ب 7,1 % بسبب الأداء الحسن في قطاع البناء و الأشغال العمومية و نمو قطاع الخدمات،غير أن سنة 2014 شهدت تراجعا ووصلت نسبة النمو خارج المحروقات إلى5.6 % .

هذا وقد استمر تذبذب أسعار البترول في سنة 2015 و حتى بداية 2016 ،و هو ما إنعكس بطبيعة الحال على السياسة المالية للحكومة.

المطلب الثاني : انخفاض أسعار النفط و أثرها على النفقات و الإيرادات العامة للدولة

بالرغم من الانخفاض الطفيف المسجل في أسعار البترول نهاية 2001 بسبب أحداث 11 سبتمبر،إلا أن السوق النفطية تحسنت فيما بعد، لينعكس ذلك إيجابا على مداخيل الجزائر من المحروقات و التي تعتبر مصدر أساسي لتمويل النفقات العامة و على السياسة التنموية التي بدأتها الجزائر آنذاك ،إذ عمدت الجزائر إلى زيادة حجم الإنفاق العام بوضع العديد من الخطط التنموية،بدءا بمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

جدول رقم 6.3 تطور الميزانية العامة للدولة 2000–2016

(مليون دج)

السنوات	مجموع النفقات العامة	مجموع الايرادات العامة	رصيد الميزانية	تطور المتوسط السنوي لأسعار البترول (دولار/برميل)
2000	1178122	1124924	53198-	/
2001	1321028	1389737	68709	/
2002	1550646	1576684	26038	/
2003	1690175	1525551	164624-	28.10
2004	1891769	1606397	285372-	36.05
2005	2952037	1713992	1238045-	50.64
2006	2453014	1841925	611089-	61,08
2007	3108569	1949050	1159519-	69,08
2008	4191051	2902448	1288603-	94,45
2009	4246334	3275362	970972-	61,06
2010	4466940	3074644	1392296-	77,45
2011	5853569	3489810	2363759-	107,46
2012	7058173	3804030	3254143-	109,45
2013	6024131	3895315	2128816-	105,87
2014	6995769	3927748	3068021-	96,29
2015	7746214	4480205	3266009-	49,49
2016	7984180	4747430	3236750-	33,73 ماي

المصدر: موقع وزارة المالية الجزائرية http://www.mf.gov.dz

موقع منظمة الدول المصدرة للنفط http://www.opec.org

اولا: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2016 – 2000)

يلعب قطاع المحروقات دور مهم في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة، غير أن هذه الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم و استغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

فقد تزايد اهتمام الجزائر منذ استرجاع سيادتها على قطاع المحروقات، الذي يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة حيث بلغت صادرات الجزائرية من النفط والغاز 97.16[1] سنة 2009 مرتفعة و يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي لتمويل 4118سنة 181.01 مشاريع التنمية الوطنية، و ترتبط قيمة الصادرات في قطاع المحروقات بالسعر حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى الزيادة في الإيرادات النفطية للدولة و العكس و نظرا لأهمية أسعار النفط في الإيرادات الجزائرية، سنقوم بتحليل أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016 الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3–7): تطور أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000–2016

السنوات	سعر برميل النفط بالدولار
2000	28.77
2001	24.74
2002	24.91
2003	28.73
2004	38.35
2005	54.64
2006	66.05
2007	74.66
2008	98.96
2009	62.35
2010	80.35
2011	112.92
2012	111.49
2013	109.38
2014	42.6
2015	52.79
2016	36.70

المصدر: opec annual statistical bulletin تاريخ النشر 2011/01/03

–http://www.ahjazeera.net/news/ebusiness/2011/1/3 تاريخ النشر 2011/01/03.

[1] ارتفاع عائدات المحروقات الجزائرية

من خلال ملاحظتنا للجدول رقم (3-7) يتضح لنا أن الفترة (2000-2016) شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط، دولار للبرميل لسنة 42.12 حيث نجد فارق كبير بمقدار أربع مرات ونصف أي بين القيمة 24.74 دولار للبرميل لسنة 2001 و112.92 دولارا للبرميل لسنة 2011 على اعتبار أن القيمة الأولى هي أقل سعر خلال هذه الفترة و القيمة الثانية تعتبر أكبر قيمة حيث بلغ هذا الفرق 88.18 دولار و يرجع هذا التذبذب في الأسعار إلى عدة متغيرات شهدتها الساحة الدولية حيث شهدت سنة 2001 سنة تراجعا قدر ب 4 دولار للبرميل و 3 دولار سنة 2000 و ذلك نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 الذي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية و تأثر أعمال آلاف الشركات الاقتصادية، مما أدى إل تباطؤ في الاقتصاد العالمي، و بعد هذه الأحداث شهدت أسعار النفط ارتفاعا طفيفا خلال السنة الموالية 2002 وسجل السعر ب 28.73 دولار للبرميل خلال سنة 2003 وذلك بارتفاع قدره 3.82 دولار للبرميل.

وشهدت أسعار النفط خلال الفترة 2004-2008 ، ارتفاعا ملحوظا من سنة إلى أخرى حيث سجلت أسعار البترول خلال هذه الفترة بالترتيب الأرقام التالية: 38.35،54.64،66.05،74.66،98.96دولار للبرميل ليسجل سعره القياسي في سنة 2008 عند 98.96 دولار للبرميل منذ سنة 2000، هذا الارتفاع كان نتيجة الزيادة الكبيرة في الطلب العالمي للنفط والطلب الغير المتوقع للصين حيث أصبحت واردات الصين النفطية مرتفعة.

و لقد أسهمت العديد من العوامل السياسية،الاقتصادية،الطبيعية،والفنية في رفع أسعار النفط في عام 2007 ، ومن أهم العوامل السياسية: تأزم العلاقات الإيرانية –الغربية بشأن برنامج إيران النووي، تردي الوضع الأمني في نيجيريا، انسحاب كبرى شركات النفط العالمية من فنزويلا، تردي العلاقات بين الولايات المتحدة وميانمار، والتهديد التركي باجتياح شمال العراق، ومن أهم العوامل الاقتصادية أيضا التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط تخفيض أوبك للإنتاج في بداية عام 2007 في وقت استمر فيه الطلب العالمي على النفط في النمو، وانخفاض نمو إنتاج دول خارج أوبك، واستمرار انخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الدولية الأخرى، وانخفاض صادرات بعض دول الخليج خلال أشهر الصيف سبب زيادة الطلب على الكهرباء، الأمر الذي أدى إلى أمرين: زيادة الاستهلاك المحلي من النفط على حساب الصادرات، وتحويل كميات من الغاز الذي يستخدم في حقن حقول النفط إلى محطات الكهرباء، مما خفف من الضغط في بعض الآبار وخفض الإنتاج[1].

[1] أنس بن فيصل الحجي ،أسعار النفط عام 2008 ww.sironline.org تاريخ النشر 2008،:

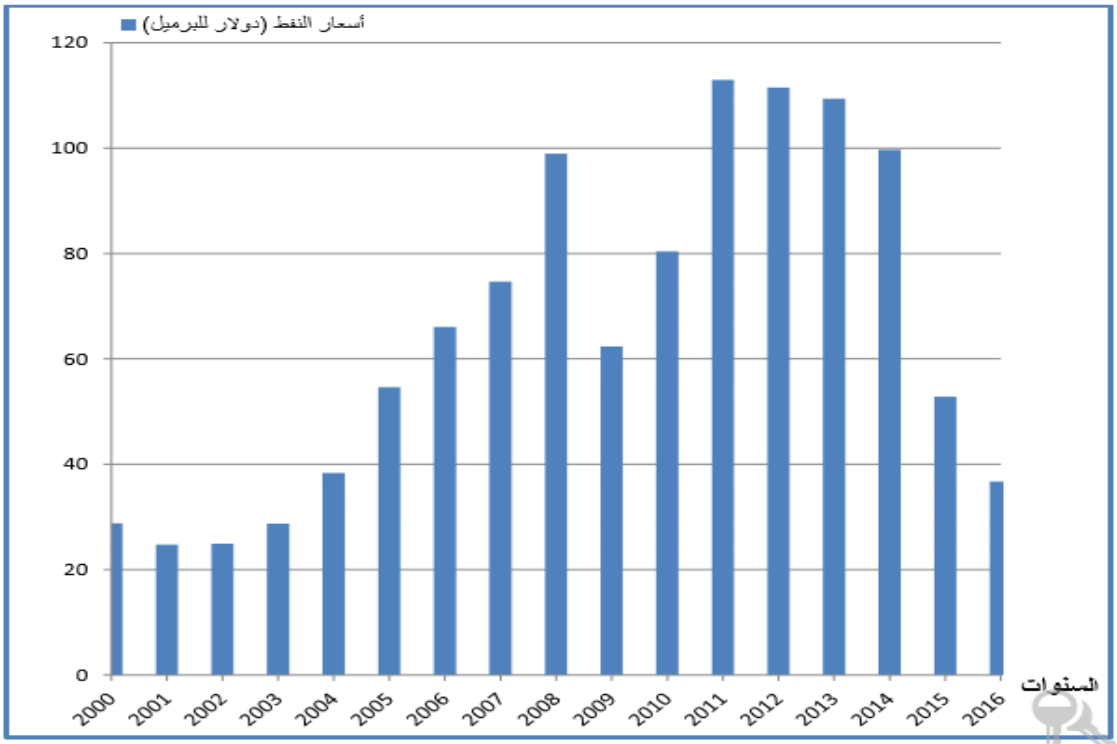
استمرت أسعار النفط بالارتفاع حتى بلغت أقصاها سنة 2008 في حدود 98.96دولار للبرميل لتشهد السنة الموالية انهيارا كبيرا في أسعار النفط حيث بلغ سعر البرميل 62.32دولار وكان هذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والهبوط المفاجئ للنمو الاقتصادي، و بعد ذلك شهد العالم ارتفاع في أسعار البترول ليسجل برميل النفط 'صحاري بلند' الجزائري 80.35دولار في سنة 2010 و يستمر الارتفاع إلى حدود 112.92 دولار والذي يعتبر أعلى سعر سجله النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

أما بخصوص الفترة 2012-2016 سجلت أسعار النفط انخفاضا طفيفا حيث كانت الأسعار بحدود 36.70،52.79،99.68،109.38،11.49،دولار للبرميل على التوالي وسبب هذا الانخفاض التدريجي هو زيادة الإنتاج و المعروض النفطي نظرا لسعره المرتفع،ليشهد العالم بعدها انهيارا في أسعار النفط بلغ 36.70 دولار للبرميل سنة 2016 و وهو أدنى مستوى له منذ سنة 2005 و كان سبب هذا الانخفاض الحاد هو سياسة منظمة الأوبك

في عدم تخفيض الإنتاج سعيا منها لزيادة الطلب العالمي على النفط وكذلك أدى ا ارتفاع سعر صرف الدولار إلى ضعف الطلب على النفط بحكم أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى، ويعتبر الاتفاق النووي الإيراني وإزالة العقوبات عن إيران من أحد الأسباب أيضا في انهيار أسعار النفط بعد الزيادات المسجلة في إنتاج النفط.

والمخطط الموالي يبين تطورات أسعار النفط الجزائري خلال الفترة 2000-2016.

الشكل رقم(3–1) تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000–2016

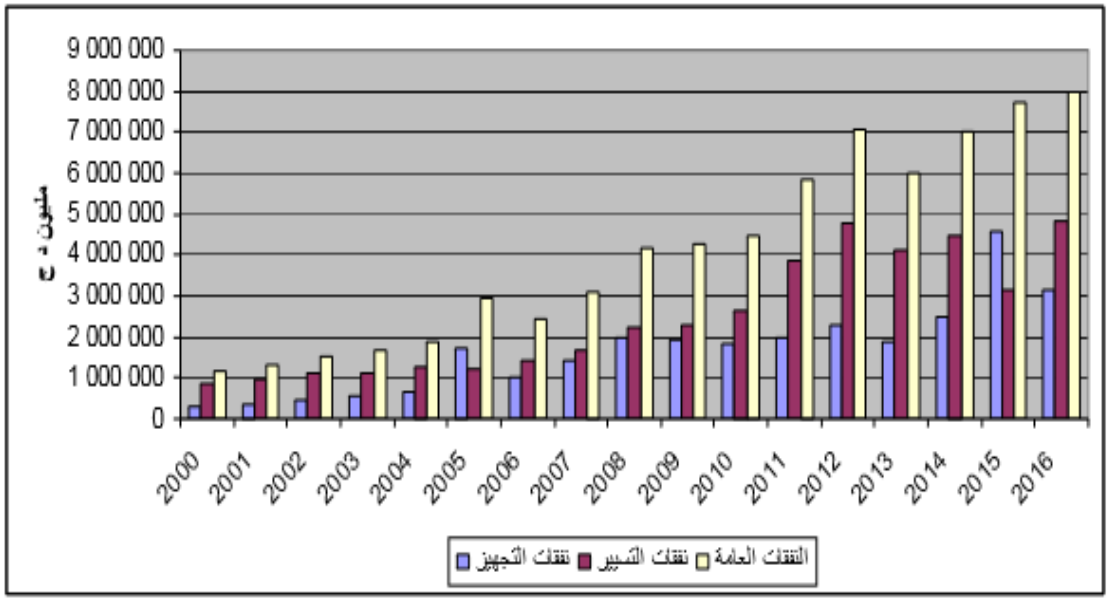


المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية .http://www.mf.gov.dz.

تطور النفقات العامة و الإيرادات العامة خلال فترة 2000–2016 :

قد جاء قانون المالية التكميلي 2015 لوضع أحكام تهدف إلى مواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر لأسعار البترول، بإتباع سياسة التقشف من جهة و زيادة ا لإيرادات العامة خارج الجباية البترولية من أجل تفادي تفاقم عجزا في الميزانية سنة 2016 كان لتدهور أسعار النفط الأثر الواضح على مختلف مؤشرات التوازن الاقتصادي للدولة،وظهر جليا الانعكاس على تقديرات الميزانية العامة للدولة، إذ عرفت تقديرات النفقات ضمن قانون المالية2016 انخفاضا بنسبة 9.15% مقارنة بتقديرات سنة 2015، و تراجعت نفقات التسيير بنسبة 3.3% أي ما يعادل 164.9 مليار دج، مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015، وبانخفاض نفقات التجهيز (اعتمادات الدفع) بنسبة 16%مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2015،لتبلغ 3176.8 مليار دج.

شكل رقم 2.3) تطور النفقات العامة (2000–2016)

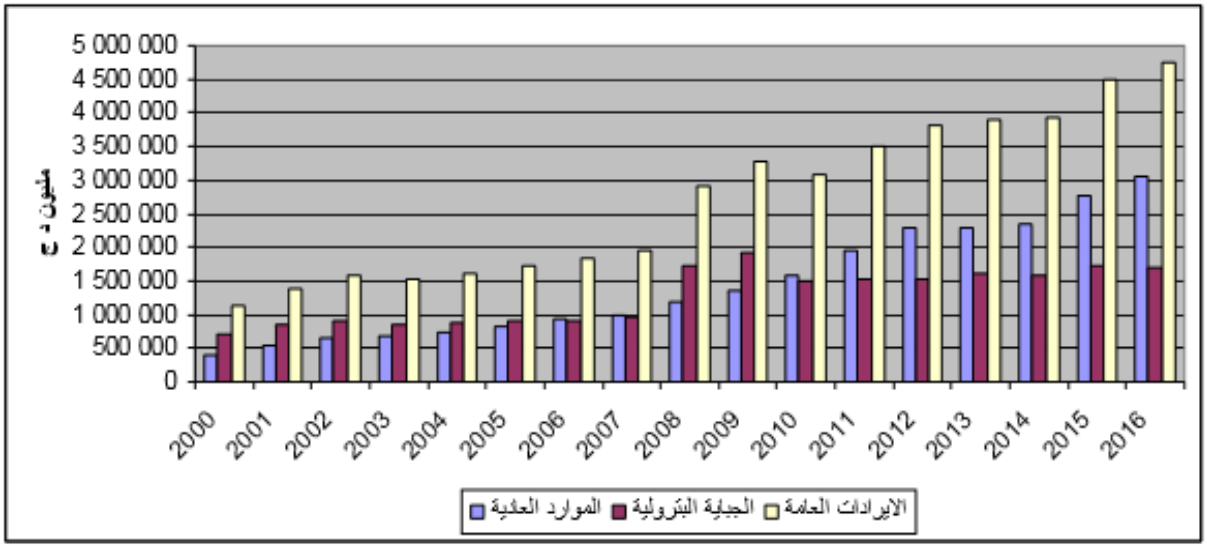


.المصدر: بناء على معطيات وزارة المالية.http://www.mf.gov.dz

لقد عمدت الحكومة على إلغاء بعض المشاريع الكبرى، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير، وهذا لتجنب تفاقم العجز الموازني المسجل في السنوات السابقة، مع أن تقديرات الإيرادات لسنة 2016 عرفت زيادة مقارنة بسنة 2015،لكن هذه الزيادة في التقديرات تخص الإيرادات العادية التي ارتفعت بحوالي 11% باعتبار أن تقديرات الجباية البترولية سجلت انخفاضا حسب قانون المالية بحوالي 8.42 % سنة 2016 لتصل إلى حوالي 1682 مليار دولار، كما انخفضت حصة الجباية البترولية في الإيرادات العامة حسب تقديرات 2016 إلى حوالي 35.44 %مقارنة بالموارد العادية ،و هو انعكاس طبيعي لتدهور أسعار النفط من جهة، وإلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة بخصوص توسيع الوعاء الجبائي، وزيادة نسب الضرائب و الرسوم في بعض المنتجات النفطية و غير النفطية، بالإضافة إلى تدابير أخرى تهدف إلى زيادة موارد الدولة خارج الجباية البترولية.

الشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة من سنة 2000 إلى 2016، و الذي بين أهمية الموارد العادية في ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة للدولة خاصة بعد سنة 2010،كما يظهر تراجع الجباية البترولية بعد سنة 2009.

شكل رقم (3.3)تطور الإيرادات العامة (2000–2016)



المصدر : بناء على معطيات وزارة الماليةhttp://www.mf.gov.dz

تمثل الموارد العادية نسبة مهمة من الإيرادات العامة للدولة، و زادت هذه الأهمية مع الانخفاض المسجل في أسعار المحروقات كما دى هذ االانخفاض في الفترة الأخيرة إلى مراجعة السياسة الإنفاقية للدولة، مع أن نسبة الانعكاس كانت أقل مقارنة بالإيرادات العامة للدولة، و ذلك لأن السياسة الإنفاقية مرتبطة بشكل أكبر بعوامل داخلية بعكس الإيرادات العامة وخصوصا الجباية البترولية تتأثر بشكل كبير بالعوامل الخارجية، و منه يمكن القول أنه إذا كان الهدف التقليدي للإيرادات العامة هو تغطية النفقات العامة فهذا يعني أن أي اختلال فيحصيلة الإيرادات العامة سيؤثر حتما على النفقات العامة للدولة.

المطلب الثالث : مساعي الجزائر لاتخاذ تدابير جديدة لمواجهة الازمات البترولية

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية مادام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، وضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية

تفعيل الصادرات الغير نفطية و الاهتمام بالقطاعات البديلة ويمكن توضحه فيما يلي:

أولا : إعادة تأهيل القطاع الصناعي

و يبقى مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على ايجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية و نقص التكلفة و الابتكار و القدرة على مواكبة التطورات التقنية، و التكنولوجية و الطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية.

و بإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تبنت الجزائر سنة 1998 بمساعدة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI برنامجها لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة وكذا مؤسسات

الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان 'البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر'

و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير محيط الصناعة لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية و تحديد البيانات أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئات خاصة تتولى مهمتي التنفيذ و التسيير لهذا البرنامج، مهمتها الأساسية تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة والصناعة، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، صندوق ترقية ا لمنافسة،صندوق ترقية الصادرات[1]

ثانيا : دعم الاستثمار الاجنبي المباشر:

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 209 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية و من أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و وكالة ترقية الاستثمار و التي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في في مختلف القطاعات ما قيمة 2363 مليون دولار سنة2006 منها7000 مشروع في قطاع المحروقات و2500 مشروع خارج قطاع المحروقات، مما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية، البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر.

ثالثا :تنمية مصادر الطاقة المتجددة

[1] عيسى مقليد مرجع سابق ص 180

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية وتتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية .

فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى مايجعلها تستقبل ضوء الشمس، بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أوشمسية كهربائية ضوئية.[1]

وفي هذا الصدد جاء قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أوعن طريق نظاما لتوليد المزدوج[2]

و تجدر الاشارة الى 18 قرية تجمع حوالي الف مشفى هي مزودة الان بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير و هناك برنامج سيتم تنفيذه يرمي الى تزويد 16 قرية اخرى تجمع حوالي 600 مسكن كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة في كل المواقع المنعزلة و البعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء اهمية قصوى للطاقة المتجددة كما سيتم انشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الاساسي تنمية الطاقة الغير ملوثة و المتجددة .

وفي مجال الطاقة النووية تشير الدراسات الى وجود مناطق عرقية ورملية في الطاسيلي و منطقة الهقار بكميات معقولة تصل الى 28000 طن و كميات اضافية تقدر ب 5490 طن مع العلم ان الجزائر تملك مفاعلين نوويين في دراية و عين وسارة لأغراض البحث العلمي و الاستخدام السلمي للطاقة النووية و تملك الجزائر امكانيات اخرى لم تلقى الدعاية الكاملة بعد في مجال انتاج الطاقة منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تحتاج الى البحث و التطوير التكنولوجي و مصادر للطاقة من الحرارة الجوفية حيث تملك الجزائر ما يقرب من 200 نبع من مناطق مختلفة من البلاد [3]

[1] موقع وزارة الطاقة و المناجم في الجزائر
[2] عيسى مقيلد، مرجع سابق ص 181
[3] بن لوصيف زين الدين ، التأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003 البليدة ص 17

فضلا على ذلك فلا بد من اعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية بإنشاء السدود و تشجيع البحث الزراعي و اعطاء الاولوية للقطاع السياحي و تطوير الاستثمار

خلاصة الفصل الثالث :

وفي هذا الاطار يجب على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري من تصميم رؤية مستقبلية تتضمن اعادة هيكلة اقتصادها و فقا للصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة الاستيعابية و التخلص من التبعية للقطاع الواحد ودن بقاء اقتصادها و مخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الاسعار في الاسواق الدولية حيث ان التغيرات او التقلبات او الصدمات تمس اسعار النفط و تؤثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية او خارجية و سواء كانت لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بأسعار النفط من اهمها السياسة المالية المتابعة فقد اثبتت البراهين الاحصائية ان الاقتصاد الجزائري معلول و بشكل مزمن نظرا الاثار اللعنة النفطية اين تميزت سياستها المالية بدوريتها و ارتباطها الشبه كلي للإرادات النفطية بالإضافة الى باقي الاعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري اهمها الفساد و البيروقراطية ، التي تهدد الاقتصاد و المؤسسات الضعيفة ، لذا اصبح على الجزائر ان تخطو خطوات فاعلي للبحث عن علاج شافي من خلال العمل الى توسيع النشاطات الغير نفطية و دعم فكرة التنويع الاقتصادي.

خاتمـــــة عامـــــة

خاتمة عامة

إن أكبر تحد يواجه الدول النفطية هو تقلب اسعار ومن ثم عائداته ،فقد انعكس ذلك سلبا على عمليات التنمية في هذه البلدان التي اعتمدت في تحقيق تنميتها على إيرادات النفط ،لهذا تظهر أهمية السياسة المالية كأداة للتكيف مع الوضع الذي هو خارج تحكم الدول المصدرة للنفط، وفي هذا السياق وقع اختيارنا لهذا البحث الذي قمنا فيه بدراسة أثر انخفاض أسعار النفط على السياسة المالية مع دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016 و قد عرضناه من خلال ثلاث فصول ، الفصل الأول الذي تطرقنا فيه للإطار النظري للسياسة المالية حيث تناولنا في بدايته إلى تعريف السياسة المالية و تطورها و ألية عمل و نظام أدواتها كما تطرقنا للسياسة المالية في مختلف الدول سواء منتجة أو مصدرة للبترول كمصدر هام في إيرادات الدولة ،أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى الإطار العام لأسعار و أسواق النفط ، حيث وضحنا من خلاله تطور مسار أسعار النفط و كيفية تحديدها في الأسواق النفطية ثم إلى بعض الصدمات النفطية العالمية و أهمها صدمة 2014، أما بالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه لدراسة حالة الجزائر بصفته دولة ذات اقتصاد ريعي و تعتمد بنسبة 97% على إيرادات المحروقات لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية ،تناولنا السياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة من 2000-2016 كما حاولنا في الأخير دراسة السياسة المالية في الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.

✓ نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

كلما انتهجت الجزائر سياسة مالية متوازنة كلما ساهم ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي

- هناك علاقة مباشرة بين السياسة المالية و أسعار النفط فارتفاع أسعار النفط يزيد من الإيرادات و منه يرفع في رصيد الميزانية مما يعطي فائض مالي و العكس صحيح ، و تختلف السياسة المالية في العالم المتقدم عن العالم المتخلف وذلك من ناحية اعتماد الأول على النشاط المالي وسعيها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما الثاني فيعتمد على تمويل نفقاته من خلال الضرائب مع افتقاره الشبه كلي لتنوع الايرادات ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى ادوات السياسة المالية تتمثل في إيرادات الدولة من الضرائب و كل ما تنفقه الدولة , السياسة المالية في الدول المتقدمة لها هدف وحيد هو الحفاظ

على الاستقرار الاقتصادي اما الدول النامية تهدف الي رفع النمو الاقتصادي، والتي تم التطرق لها في الفصل الأول.

الفرضية الثانية:

استمرار ازمة انخفاض اسعار البترول على المدى المتوسط

تخضع أسعار النفط إلى تقلبات مستمرة تبعا لقوة العرض و الطلب على هذه السلعة إضافة إلى عوامل أخرى مثل العوامل السياسية كالحروب و عوامل مناخية كالأعاصير، اما اسباب ازمة النفط 2014 هو خلل بين العرض و الطلب على النفط العالمي و ظهور بدائل للنفط هو الغاز الصخري و خلاف روسيا مع الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية تحدد اسعار النفط في اسواقها العالمية وفقا لقانون الطلب و العرض, و يرجع سبب انخفاضه سنة 2014 الى ظهور بديل اخر للنفط هو الغاز الصخري ، والتي تم التطرق لها في الفصل الثاني، المبحث الثاني، المطلب الأول.

الفرضية الثالثة:

استقرار السياسة المالية في الجزائر مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية و محاولة البحث عن منافذ طاقة بديلة عن البترول بصفته مادة ناضبة.

- كان لازمة اسعار النفط 2014 اثر كبير على السياسة المالية من خلال انخفاض الايرادات وزيادة العجز الموازنة العامة ،كما توجد العديد من البدائل التي يمكن الاعتماد عليها، للتقليل من حدة خطر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، ومن أهم هذه البدائل نجد القطاع الفلاحي بالنظر للإمكانات التي تملكها الدولة في هذا المجال، بالإضافة إلى القطاع الصناعي والسياحي، أما بالنسبة للطاقات البديلة فنجد الطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، والأمر الذي يميز هذه البدائل هو أنها ثروات غير زائلة وليس لها أثار سلبية كغيرها من البدائل و نخص بالذكر الغاز الصخري بالإضافة إلى التكاليف التي يتطلبها ولاستخراجه وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة كان اثر انخفاض اسعار البترول الاخير طفيف على الساسة المالية ، لأن للجزائر رصيد معتبر في صندوق ضبط الايرادات يمكنها من مواجهة الازمة و الحل الأفضل لهذه فترة هو ترشيد انفاق الوطني، والتي تم تناولها في الفصل الثالث، المبحث الثاني المطلب الاول و الثاني ، المبحث الثالث .

نتائج و استنتاجات:

- تؤكد الدراسة ان السياسة المالية تخضع لتحديات كبيرة و هذا بسبب تقلبات أسعار النفط مما يتوجب إتباع مبادئ متعددة لتنفيذ السياسة المالية و كذلك يتطلب أليات تدعم تنفيذ هده السياسة لأن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على السياسة المالية في الجزائر بسبب اعتماد اقتصادها بشكل كبير على النفط.
- إن الأثار الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ليس أثار اقتصادية فقط و إنما هناك أيضا أثار اجتماعية و مالية .
- تتكون إيرادات الجزائر الجباية العادية و الجباية النفطية التي تعتبر أهم مصدر لتغطية النفقات و البرامج التنموية للدولة .
- اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة للأزمات المختلفة.
- أزمة النفط 2014 كبدت الجزائر خسائر كبيرة في الايرادات العامة و زيادة عجز الميزانية ، و انخفاض رصيد صندوق ضبط الايرادات.
- اتجهت الجزائر الى سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال تقليص نفقات التجهيز بحيث جندت بعض المشاريع الكبرى و قلصت ميزانية بعض الوزارات مثل وزارة الثقافة لمواجهة الازمة , كما فرضت ضرائب جديدة و عدلت نسب بعضها لزيادة ايرادات الدولة .
- ادى الانخفاض الحاد في اسعار النفط الى زيادة العجز الميزان التجاري , وتراجع الاحتياطات الرسمية في سنة 2016 لم تعد تكفي سوى 24 شهرا من الواردات .
- الطاقات المتجددة والبديلة تعتبر كحل مؤقت يعتمد عليه في التخفيف من الأزمة النفطية، وتتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية، الجوفية.....إلخ.

اقتراحات وتوصيات:

- ✓ تنمية الصادرات خارج المحروقات بغرض التخفيف من الوزن الذي يمثل البترول من الصادرات الجزائرية.
- ✓ ضرورة ترشيد النفقات و تفعيل دور السلطات التشريعية بالرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة ، ولابد من تكاتف السياسة الاقتصادية والسياسة المالية في الدولة لمواجهة خطر انهيار سعر النفط باعتباره من الأخطار المركبة والتي لا تقتصر حدودها على الوضع المالي فقط.
- ✓ اعادة توزيع النفقات بين الوزارات و اهتمام اكثر بالقطاعات المنتجة مثل الصناعة والصيد البحري و الزراعة والسياحة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ✓ فتح رؤوس اموال المؤسسات الاقتصادية العامة للخواص و الاعتماد على البنوك و السوق المالي في مجال تمويل المشاريع الاقتصادية الكبرى .
- ✓ الحفاظ على الطاقة من خلال استخدامها بعقلانية وكفاءة أعلى للحفاظ عليها.
- ✓ تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتخفضه عندما يقل الطلب بدلا من انتهاج سياسة الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية.
- ✓ تعتبر الطاقة الشمسية أكبر مصدر للطاقة المتجددة في الجزائر لذا يجب توسيع استعماله في عدة مجالات كالبناء و العمران، هذا يخفض التكاليف بشكل ملحوظ.

آفاق الدراسة:

تعتبر دراستنا جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد في طياته ،وهذا ما يجعلنا نحاول أن نقدم بعض الاقتراحات:

- ✓ محاولة انتهاج أليات حديثة للسياسات المالية.
- ✓ الأفاق المستقبلية لاقتصاد الجزائر بعد الثروة النفطية

،

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، دار الحمدية العامة، الجزائر، 2006.
2. بو شهولزتوبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين ،ترجمة :نزيرة الأفندي و عزة الحسيني ،المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،1996
3. جان جاك سرفانشرابير، التحدي العالمي، ترجمة فيكتور سحاب وابراهيم العريس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1980.
4. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2000.
5. حامد عبد المجيد دراز، و المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 1998.
6. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
7. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان، الطبعة الثانية، 2006.
8. حسين مصطفى حسين، المالية العامة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2001.
9. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية، دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الاسلامي، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.
10. خالد شحادة الخطيب، وأحمد زهير شامية، اسس المالية العامة، الطبعة 3، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007.
11. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس– ليبيا، الطبعة الأولى 1999.

12. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000.

13. السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.

14. السيد محمد أحمد السيرتي، وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي (مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع الاسكندرية ، 2000.

15. ضياء مجيد الموسوي، "ثورة أسعار النفط" 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16. طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، الطبعة الأولى.

17. عادل فيلح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

18. عاطف وليم أندوراوس، الاقتصاد المالي في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2010.

19. عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 – 1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية الجزائر، 1992.

20. عبد الفتاح قنديل ،سلوى سليمان، الدخل القومي ،دار النهضة العربية ،القاهرة،1979.

21. عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

22. عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2009.

23. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003.

24. عبد المجيد قدي، مدخل إلى البيانات الاقتصادية الكلية، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

25. عبد المطلب عبد المجيد، السياسة الاقتصادية تحليل جزئي و كلي ، مكتبة الزهراء الشروق، القاهرة 2003.

26. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 1971.

27. عبد المنعم فوزي، المالية و السياسة المالية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ،1992، (دار النهضة ،بيروت ،1971)

28. عطا الله أبو سيف أبادير، وجابر محمد عبد الجواد الجزار، اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز لنشر وتوزيع الكتاب الجامعي حلوان، مصر، 2006.

29. فليح حسن هلف، المالية العامة، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2008.

30. فوزي عطوي- المالية العامة، منشورات الجلي الحقوقية، بيروت(لبنان)،2003.

31. قحطان السيوفي، السياسة المالية في السورية أدواتها ودورها الاقتصادي، منشورات دار الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2008.

32. قليري مارسيل، عمالقة النفط شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم،، بيروت 2007.

33. كتب شارل ديغول في مذكراته "ذكريات الأمل" « Mémoires d'espoir ».

34. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1992.

35. محرزي محمد عباس، اقتصادية الجباية والضرائب، ط 4، الجزائر، دار هومة، 2008.

36. محمد الهور، أساسيات في المحاسبة العمومية، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1،1998.

37. محمد حسين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، الطبعة الأولى، الأهرام للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 1992.

38. محمد عباس محرزي، اقتصادية المالية العامة، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

39. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، عمان، 2008.

40. مود حسين الوادي، حمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار الميسرة، عمان، 2007.

41. يسرى محمد أبو العلا، "مبادئ الاقتصاد البترول وتطبيقها على التشريع الجزائري" ،دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

42. يوسف أحمد بطريق، السياسات الدولية في المالية العامة ،الدار الجامعة، مصر، 1998

الرسائل العلمية والمقالات:

1.إدريس اميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية- دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980- 2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2015-2016.

2.أمينة مخلفي، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية-حالة مجمع بركين، (رسالة ماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة: غير منشورة)، الجزائر، سنة 2004-2005

3.أمينة مخلفي، -أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات – دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

4.بن علي بلعزوز، " محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

5.بن لوصيف زين الدين ، التأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان : الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003 البليدة .

6.حسين كشستي،إيرادات السياسة المالية و النقدية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية ،رسالة ماجستير، العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة 2012.

7.خالد عبد الوهاب البندراوي، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في مصر، أطروحة دكتوراه، الفلسفة في الاقتصاد غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2007.

8.زغبي نبيل، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي تحت عنوان أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ،2011-2012

9.ضالع دليلة ",فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر" ,رسالة ماجستير, جامعة الشلف , 2009,2008 .

10.العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي – (دراسة حالة الجزائر 1970-2006) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

11.عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008.

12.قويدر قوشاح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2008-2009،

13.مسعود دراوسي،" السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" حالة الجزائر 1994 2004-

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، .2005

14.مشدان وهيبة، أثر تغيير أسعار البترول على الاقتصاد العربي (1973- 2003)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.

المحاضرات و المداخلات:

1.بوشريط اسامة، البدائل الممكنة للجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الإقتصاديات المصدرة له، يومي 07-2015/10/08، المدية، الجزائر، 2015.

2.جودي بوعمرة، أثار انهيار أسعار النفط على الجزائر، الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار البترول على اقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، يومي 17،18 أفريل 2015 .

3.لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك- مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007.

4.محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، الطبعة 1983.

5.محمد بوقمبر و أخرون ملخص دراسة صندوق النقد الدولي، تعديل السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط، إدارة الاقتصاد الكلي و السياسة المالية ،تاريخ الإصدار 03-05-2016 .

6.مهداوي هند وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني بسطيف بعنوان الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، بتاريخ 20-21 أكتوبر 2009.

7.وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة قطاع الطاقة والمناجم (1962 – 2010): خمسون سنة من التاريخ والإنجازات الكبرى " الجزائر، 2012.

المجلات :

1.ابراهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989.

2.الإدارة الاقتصادية أوبيك، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس والثلاثون، العدد 128، شتاء 2009.

3.بلقلة ابراهيم، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000- 2009، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.

4.جمال لعمارة، مفهوم النفقة العامة في الفكر الاسلامي، دراسة مقارنة، مجلة البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، دار الخلدونية، العدد 3، الجزائر، 1998.

5.المعهد العربي للتخطيط، أسواق النفط العالمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد السابع والخمسون، نوفمبر السنة الخامسة، الكويت، متاح علي.

6.نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (29) العدد (1)، دمشق، 2007.

7.نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الأول، سنة 2007 .

8.نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم (BAOSEM) فرع لمجمع سوناطراك –دلي ابراهيم، الجزائر، عدد 745، صادر في 2011/03/13.

التقارير:

1.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية، السداسي الأول من سنة 2015، نوفمبر 2015.

2.داود سعد الله، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008- 2010، مجلة الباحث، العدد 09، سنة 2011.

3.عبد الباسط أحمد رضوان، اتجاهات معاصرة عن الموازنة العامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والادارة، جدة، المملكة العربية السعودية، العدد 14، العدد 01، 2000.

4.كتوش عاشور، بلعزوز بن علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، ماي 2005.

8.برايت أوكوغو، "الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في سوق نفطية متغيرة " قسم خدمات الوسائط المتعددة بصندوق النقد الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.

9.بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

10.تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2009.

11.تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، سنة 2008.

12.تقرير الأمين العام السنوي، 2000، 2005، 2008، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

13.تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك للسنة 2001.

14.تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

15.أوبك، التقرير الإحصائي السنوي، 2005.

16.SONATRACH, Rapport annuel 2010

القوانين:

1.القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول 1421 هـ الموافق ل 27 جوان 2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، تم نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية- العدد 37 الصادرة بتاريخ 2000/06/28.

2.المادة 23_24 من القانون 17/84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، المتعلق بقوانين المالية، ح ج د ش: الجريدة الرسمية. العدد 28، 10 جويلية 1984.

المواقع الإلكترونية:

1 . http:// www.opec.org

تاريخ النشر 2011/01/03.

2. http://www.ahjazeera.net/news/ebusiness/2011/1/

تاريخ النشر 2008،: بن فيصل الحجي ،أسعار النفط عام 2008 أنس

3. http// www.sironline.org

موقع منظمة الدول المصدرة للنفطwww.arab-api.org/develop_1.htm

4. http://www.opec.org

5. http://www.minister d'energie.dz موقع وزارة الطاقة و المناجم في الجزائر

6.http://www.mf.gov.dz موقع وزارة المالية الجزائرية

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Amor KHELIF, "Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures" (Alger: CREAD, 2005).

2. Amor KHELIF, "Environnement institutionnel et création hydrocarbures" d'entreprises dans le secteur algérien des ,communication présentée au Colloque international « Création d'entreprises et territoires» (Tamanrasset 2 et32006).

Charles de Gaulle, **Mémoires d'espoir**, Le renouveau 1958-1962 Plon 1970

3.François DERUEL et Jacques BUISSO, ***FINANCES PUBLIQUES« BUDJET ET POUVOIR FINANCIER 3»,***13e édition, édition Dalloz. Paris, 2001.

4. Hilel Hamadache, " Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais etéchangeabilité " Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010.

Jean Pierre Angelier, " **énergie international 1987– 1988**",

5.Jean-Pierre Olsem." L'énergie dans le monde. Economica Stratégies face à la crise", Hatier, Paris, 1984.

6.JéromeTheuillon, Histoire 3**–la France depuis 1945** - HGEC GRIGNY.2007 .

7.Maurice Durousset, "**le marché du pétrole**", Edition ellips, 1999.

8.Rabah MAHIOUT, "Le Pétrole algérien", ENAP, Alger, 1974

9.Raymond MUZELLEC, ***FINANCES PUBLIQUES***, 8e édition, édition Dalloz, Paris, 1993.

World Trade Organization, Trade Profiles 2007.